

Silâhın Adı	Uzun Çakıl
Kısmı	B. Vekil
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	852

100 / 100

100 / 100



اوراق دخی سکرورد
سکرورد و سکرورد

۲۰
۶۰۰
۳۰۰۰



حاشیه (شرح) علی ایسا غوطه

۶۱۲۰

سرور

۲۰

فقال لمن نعمتي وأمنتم والطعم لا ذنيركم
في النعمة وقيل لمن شكرتم بالطاعة لا ذنيركم
في الثواب ولين كفرتم نعمتي فخذوا
ولم تكفروا بها ان عذابا شديدا وصل اليكم
ال كفر لان كفر ان النعمة لا يحسن كانه



العلاقة بالنعم يستعمل بين المتلقي
وبالكثير يستعمل بين المتلقي

الفرق بين التباين والتباين يستعمل قبل الكلام
والسياق يستعمل قبل الكلام وبعده

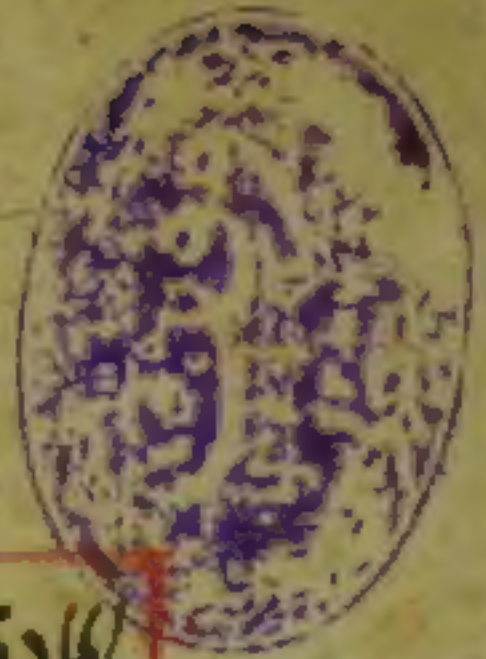
الفرق بين المردول والمرجع الاول
من الكلام لا يطلق على المطابق والاشق والاشق
والاشق لا يطلق الا على المطابق

الفرق بين القضاء والتقاضى
لا يقتضيان ولكن يقتضيان كالتسود
والسيف والتقاضى لا يقتضيان
ولا يقتضيان كالتسود والعزم
والسكون

بسم الله الرحمن الرحيم

لحمد لله الذي جعل المنطق خلاصة الانسان وصيته
صاحب المعاني والبيان والصلوة على نبينا محمد
والتيان وعلى آله واصحابه الذين فاقوا على اهل اللسان
اما بعد فيقول العبد سرور بن شعبان لما كان بعض
الاخوان شارعا في المنطق بالاذعان اراد من الداعي
الراجي حواشي لشرح ايساغوجي فجمعت من الحواشي والشروح
ما يفيد التوضيح في المشروع **اعلم** ان لكل علم ماهية و
موضوعا وغاية لا بد لي من ريد الشروع فيه ان يتصور ماهية
وان يصدق موضوع وغاية فالمنطق آلة قانونية تقسم
مراعاتها الذين عن الخطاء في الفكر وموضوعه المعلومات النظرية
والصدقية وغاية عصمة الذين عن الخطاء في الفكر وان المنطق
طرفي الموصل الى التصور والموصل الى التصديق وكل منهما
مبادى ومقاصد ومبادئ الموصل الى التصور هي الكلمات
للمنى ومقاصد القول الخارج ومبادئ الموصل الى
التصديق هي القضايا ومقاصد القياس وهو باعتبار

مكتبة جامعة القاهرة



المادة محنة وتنتج تلك المادة بالصناعة الحسنة وهو البرهان
والجدل والخطابة والسمع والمغالطة فجميع ابواب المنطق
كما قال الشاعر بكاف ثم فافات ثلث وباء ثم جميع ثم غاء
وشبني ثم ميم ثم جينا بياب الفنى يا من في الرخاء **قول**
لحمد لله الواجب وجوده **قول** الحمد هو الشئ باللسان
على جميل الاختيارية قصد مطلقا والله اسم لذات الواجب
الجميع للصفات فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد لله تعالى
اولا رازق او غيرهما قلت لئلا يتوهم اختصاص استحقاق
الحمد بوصف هو ووصف لان تطبيق الحكم بالمشق يقيد
عليه ما اخذ الاشتقاق فيتوهم الاختصاص فان قلت
التحميد واجب ولم يجد الخارج بل اخبر عن شئ الحمد لله
قلت الحمد لله بالحي اتيان ما يشع بالتعظيم او قوله الحمد لله بذكر
على صدور الحمد منه باعتبار اصله او قوله الحمد لله من الصبيغ
المشتركة بين الاخبار والاشياء والواجب الوجود هو
الذي يقتضيه ذاته ووجوده وقيل هو الذي يلزم من فرض عدمه

الوجود الخارجي

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة



مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

حال والمتنع هو الذي يقتضيه ذاته عدمه وقيل هو الذي يلزم
 من فرض وجوده حال والمتنع هو الذي لا يقتضيه ذاته وجوده
 ولا عدمه وقيل هو الذي لا يلزم من وجوده ولا عدمه حال و
الواجب ينقسم الا قسمين واجب الوجود بالذات كالباري
 كما واجب الوجود بالغير كالموجود آجني وجوده لان وجوده
 العلة النامة يستلزم وجود المعلول والمتنع ايضا ينقسم
 الا قسمين متنع بالذات كشرى الباري ومتنع بالغير
 كعدم المعلول عند وجود علة النامة والمتنع ايضا ينقسم
 الا قسمين احدهما المتنع الممكن الموجود كافرل الانسان وثانيهما
المتنع المعدوم كالعتقاء فان قلت لم قدم الواجب على المتنع
والمتنع قلت لان الواجب صفة جرت على من هي له وغيره
 صفة جرت على غير من هي له فان قلت الواجب صفة جرت
 على غير من هي له لانه وصف الوجود لا وصف الوجود كما ان
المتنع وصف النظر والمتنع وصف التو والغير قلت
 الوجود عين الذات والامتناع والامكان وصف النظر

لا يمكن منه جبر

لا يمكن منه جبر

لا يمكن منه جبر

والغير

والغير حقيقة فان قلت لم قدم المتنع على المتنع مع ان كل
 واحد منهما ليس وصفي المتنع حقيقة مع شرف المتنع عليه
 بالوجود قلت لان الوجوب والامتناع يشاركان في كون كل منهما
 مقتضى الذات اولانه لما كان امتناع النظر مستلزما للوجود انما
 المستلزما للرد على الثبوت والجوس والنصارى والطبايعية
 والافلاكية لان الثبوتية والجوس زعموا ان صانع العالم اثنان
 احدهما خالق الخير والآخر خالق الشر وعبر عنها بعضهم بيزدان
 واهمن وبعضهم بالنور والظلمة والنصارى انه ثالث ثلاثة
 وعبروا عنهم بالاقانيم الثلاثة ذات وعلم وصوت وزعموا بعضهم
 انه اب وهو الله تعالى وابني وهو عيسى وزوجه وصي ميرم فقالوا
 عن ذلك علوا كبيرا والطبايعية ان الصانع اربعة الخرافة
 والبروت والارطوية واليبوسة والافلاكيين انه سبعة زحل
 والمشتري والمريخ والزهرة والعطارد والقمر والشمس وهذه
 الفرق كلهم هم المخلدون للصانع على الحقيقة بايد ذكر الامتناع
 فان قلت لم قدم المتنع على المتنع قلت لان صدور الشر والظلمة

لا يجوز ان يكون
 الواجب في ذاته
 مستلزما للامتناع
 في ذاته
 بل المستلزم
 هو الوجود
 والامتناع
 في الوجود
 لا في ذاته

لا يجوز ان يكون
 الواجب مستلزما
 للامتناع في الوجود
 بل المستلزم
 هو الوجود
 والامتناع
 في الوجود
 لا في ذاته

انما هو بعد وجوده الممكن فان قلت الواجب اسم الفاعل واسم
 الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي
 والواجب هو ما عمل مع انه بمعنى الماضي قلت كون الله تعالى واجبا
 كما هو في الماضي كذلك هو موجود في الحال او نقول اذا دخل الالف
 واللام على اسم الفاعل استوى جميع الازمان في عمله فان قلت
 لم تحصر الاشياء في الواجب والامتناع والممكن قلت لان الشئ
 اما ان يكون وجوده او عدمه مقتضى ذاته او لا يكون شيئا
 منهما مقتضى الذات الاول الواجب والامتناع والثالث الممكن
قوله سواء وغيره **اقول** فان قلت ان الضمير ان في سواء وغيره
 ان كانا راجعين الى الامتناع يلزم ان يكون الواجب ممكنا لانه
 يصدق عليه انه غير الامتناع وان كان راجعين الى الواجب
 يلزم ان يكون الامتناع ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الواجب
 قلت احد الضميرين راجع الى الامتناع والاخر الى الواجب فالمتن
 سوى الامتناع وغير الواجب فان قلت الظرف في قوله الممكن
 سواء فاعل والثاني ان الظرف لا يقع فاعلا قلت قد اجاز

قوم اجراء سوى مجرى غير مجاز وموقعه غير ظرف فان قلت
 ان ذكر سواء يقع عن ذكر الغير كونه بمعنى ما قلت اما أولا
 فليتنا سبب النظر واما ثانيا فلان زيادة الفقرة توجب
 الحسن واما ثالثا فلانه يقتضي **قوله** الصادر باختياره شرا
 وغيره **اقول** ذكر الاختيار اشارة الى رد مذهب الحكماء
 كما ان ذكر الشئ وحده اشارة الى رد المعتزلة والشعوبية
 الى رد الثبوتية والمجوس لان الحكماء قالوا ان الله تعالى موجب
 بالذات لا فاعل باختياره ومعنى كونه مختارا هو ان يصح
 منه الفعل وتركه ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه ان شاء
 وان لم يشاء فعل كصدور الحرارة عن النار فان قلت لم قدم
 الشر على الخير مع ان الخير اولى بالتقديم قلت ان النزاع في
 صدور الشر اكثر من النزاع في الخير او لرعاية السجع او
 لان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور والظلمة مقدمة
 على النور في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور **قوله**
 نهيه وامر **اقول** فان قلت لم قدم النهي على الامر

قلت ليناسب السابق لان النزه لا يكون الا في المنزه عنه
وهو النزه والامر لا يكون الا في المأمور به وهو الخير **قوله** فان كتاب
الشيخ الامام قدوة للحكام **اقول** الشيخ هو الكبير سنا ويطلق
على الكبير علما والامام هو الذي يؤتم ويقته به والقدوة
بكسر القاف وضمة باي في المقته **قوله** اثر الدين الابرقة **اقول**
اي مختار الدين في الاصل الاطاعة والافتقار والامر
قبل اثر الدين لقب الشيخ والابرقة بضم الباء وسكون
الهاء اسم قبيلة واما الابرقة بسكون الباء وفتح الهاء
فغلط مشهور **قوله** طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه **اقول**
اي طيب الله حاله في ثراه فيكون من قبيل المجاز والنزى
التراب النزه والمشوى المحان **قوله** المشهور بابيساغوي
اقول انه فسق الكتاب **قوله** لما كان على بعض الاخوان
منفسر **اقول** الاخوان بكسر الميم جمع الاخ كالاخوة **قوله**
وعلى بعضهم منفسر **اقول** لادخل لهذا في ارادة كتابة النظم
للكتاب لازالة المنفسر وانما ذكره لتعظيم التيسر **قوله** اردت

ان اكتب بالتعاسم اوراقا **اقول** وقع في بعض النسخ
كبت بالتعاسم وهذا اول لان الارادة لا توجب الفعل
بسبب طلبهم والمراد بالتعاسم من هنا معناه التفتوة
وهو الاستدعاء والطلب لا معناه الاصطلاح لان
تاوي الطالبين ليس بتأبث في المطلوب عنه وهو
الشارح فان قلت لم قال اوراقا ولم يقل حروفا مع ان
المكتوب هو الحروف لا الالوان **قلت** هذا من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال فان قلت لم قال اوراقا ولم
يقول كتابا **قلت** للتواضع او للدلالة على صغر حجم كتابه
قوله وتقيم تيسر **اقول** اي لجعل تلك الاوراق عامتا
تيسر هذا الكتاب غير مخصوص ببعض الاخوان دون
بعض فان قلت ان ذكر ازالة المنفسر يعني عن ذكر
تقديم التيسر لانه يستلزم قلت لان استلزامه لان ازالة
المنفسر لا تدل الا على التيسر وتقيم التيسر يفهم من السوق
فتوله وتقيم تيسر تخرج بما يفهم من السوق ويعلم المتريفا

قوله والله خير الميسرين والموفقين **اقوله** قوله والله خير الميسرين
بالنظر الى ازالة التفسير وقوله والموفقين بالنظر الى تعميم التفسير
لان بعضهم يعرف التوفيق بعمل الاسباب حاضرا للحصول
المقصود **قوله** اعلم ان للمنطقيين اصطلاحا **اقوله** الاصطلاح
اتفاق قوم على استعمال اللفظ على معنى معين لا يكون في اصل
الوضع لذكر اصطلاحات المنطقيين هي المذكورة في ابواب
المنطق وابوابه تسعة على ما عرفت فان قلت يلزم ان لا
يصدر الكتاب ببحث الالفاظ لانها ليست من الاصطلاحات
المنطقية قلت مباحث الالفاظ موقوف عليها لتلك
الاصطلاحات لان الافاداة والاستفادة بدون الالفاظ
غير ممكن **قوله** يجب استحضار **اقوله** فان قلت لم يجب
استحضار تلك الاصطلاحات على المبتدئ اذا اراد ان يشترع
في شئ من العلوم قلت لان المنطق آلة للعلوم وآلة الشئ
متقدمة على ذلك الشئ والمراد من الوجوب مذهبنا الوجوب
العادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثما

هو ما يكون
اول ما يشرع

قوله والله خير الميسرين والموفقين
بالنظر الى ازالة التفسير وقوله
والموفقين بالنظر الى تعميم التفسير
لان بعضهم يعرف التوفيق بعمل
الاسباب حاضرا للحصول
المقصود

كالصلوة والصوم والزكوة ولا الوجوب العقلي الذي يستغنى
الشرع به وانه كالنصوت بوجه ما والتقدير بفائدة ما لان
كنزائهم المحصلين يحصل العلوم من غير شعور بشئ من تلك
الاصطلاحات فان قلت يلزم من كون المنطق آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من جملة العلوم قلت المراد من العلوم
في قوله ان يشترع في شئ من العلوم سوى المنطق **قوله** منها
ايساغوجي **اقوله** اي من الاصطلاحات المنطقية ايساغوجي
وهذا التقط مركب من ثلث كلمات ايساغوجي وقيل
التي لم تلبث الكافي الى الجيم فصار ايساغوجي معنى الاول بالقرينة
انت ومعنى الثاني ومعنى الثالث ثم الا انه حذف الف
اجل للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكلية
للحسن وسبب تسميتها به ان حكيمنا يعلم شخصا للكلية
للحسن واسم ذلك الشخص ايساغوجي وكان يخاطب
به اثناء درسه يا ايساغوجي هكذا امراراً فصار علما
لها وهذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي

في يكون تسمية الشيء باسم قارئه وقيل انه كان علما حكيم
 استخراج الكلمات للجنس ودونها في جعل علما لها وهذا القول
 منقول عن مولانا مباركة شاه قدس سره ما نقلنا عن
 مولانا قطب الدين الرازي روج الله روحه فعلى هذا
 يكون تسمية المستخرج باسم المستخرج وقيل ان ايساغوجي
 في الاصل اسم للورد الذي له جنس ورق ثم نقل الى هذه الكتب
 لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فيكون تسمية للشيء
 باسم شبيهه **قوله** يراد به الكلمات **اقول** فان قلت لم يخص
 الكلمات بالجنس قلت لان الكلمة اذا نسبتها الى ما تحت
 من الجزئيات فاما ان يكون تمام ما بينها او داخلها او خارجا
 عنها فان كان الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد
 وعمر وغيرهما فان كان الثاني فلا يخفى ان يكون مقولا في جواب
 ما هو اول الاول للجنس كالحبوان بالنسبة الى الانسان
 والفرس والكلب الفصل كالناطق بالنسبة الى زيد وعمر
 وان كان الثالث فلا يخفى اما ان يكون مقولا في جواب

اي شئ هو اول الاول لما تحت كالفأكه بالنسبة الى زيد
 وعمر والكلب العرض العام كالماشي **قوله** وهي النوع والجنس
 الى **اقول** فان قلت ان التقسيم بعد التعريف فيجب ان يورث
 الكلمة اولها ثم يقتسم الى هذه الاقسام قلت لان هذا
 تقسيم للكلمات بل انما ذكر لمناسبة قوله يراد به الكلمات
 للجنس واما تقسيم الكلمة بعد تعريفه فيجب ان نعلم ان
 تقسيم للكلمة لكن يتبع في التقسيم معرفة الشيء بوجه ما
 فلا حاجة الى تعريفه فان قلت لم قدم النوع على الجنس
 مع ان الاول عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم
 على الكل قلت لان ما صدق عليه النوع قليل فهو
 اول بالمقديم على ما هو كثير وقدمه ايضا على الفصل
 مع ان الاول عكسه لان النوع يقع في جواب ما هو
 والفصل لا يقع فيه والواقع اولى بالتقديم وعلى الخاصة
 والعرض العام لانها عارضان والنوع معروض
 المعروض مقدم على العارض وقدّم للجنس على الفصل

لانه يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه اولان الجنس
 امرهم غير محصل بنفسه والفصل يحصل وينزل ابراهام
 اولان الجنس ما به الاشتراك والفصل ما به الامتياز وما
 به الاشتراك مقدم عليه وقدمه على الخاصة والعرض العام لانه
 ذاتي ومعامر صنيان والذات اولي بالتقديم وقدم الفصل
 عليها يعني هذا الدليل وقدمه لخاصة على العرض العام
 لانها تقع في جواب اتي شئ هو اولان ما صدق عليه
 لخاصة قليل **قوله** وهذا يتوقف معرفتها **قوله** هذا انشاده
 الاجواب سوال مقدر كانه قبل لم قدم بحث الدلالة واقام
 اللفظ على بحث العمليات الجنس مع ان المقصود الاصل
 بيانها اجاب عنه بقوله يتوقف معرفتها اي يعني ان مقصودهم
 استحصال الجاهول لا الجاهول اما نقوري واما تصديقي
 والموصول الى الاول القول الشارح المركب من الكليات للجنس
 والاكمل الى المركبة من القضايا فنظروهم اما في القول الشارح
 وما يتركب من موهنة واما في الجملة وما يتركب من موهنة وهو لا يتوقف

على الالفاظ ولا على الدلالة فان ما يوصل الى الجاهول التصورة
 ليس لفظ الجنس والفصل بل معناه وما يوصل الى الجاهول
 التصديقي ليس اللفظ القضايا بل معناه ما يتركب من الكليات
 افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ قدمت مباحث الالفاظ
 على مباحث الكليات وغيره فان من المباحث المنطقية ولما كان
 توقف الافادة والاستفادة على الالفاظ من حيث انها دلائل
 المعاني قدمت بحث الدلالة على اقسام اللفظ المتقدم على المقصود
 الاصل **قوله** المطابقة والتضمن والالتزام **اقول** وانما قدم
 الدلالة المطابقة على الدلالة التضمنية والالتزامية لانها
 تتصور بدورها وما هو بالاستقلال مقدم وقدم الدلالة
 التضمنية على الالتزامية لان التضمنية جزء المطابقة و
 والالتزامية خارجة عنها وجزء اولي بالتقديم اولان الدلالة
 التضمنية سابقة الى الفهم من الالتزامية والسابق الى الفهم
 اولي بالتقديم **قوله** والدلالة كون الشئ **اقول** فان قلت لم
 عرف مطلق الدلالة دون الدلالة الثلاث المقصودة منها

لانه يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه اولان الجنس
 امرتهم غير متحصل بنفسه والفصل يحصل وينزل ايهام
 اولان الجنس ما به الاشتراك والفصل ما به الامتياز وما
 به الاشتراك مقدم عليه وقدمه على الخاصة والعرض العام لانه
 ذاتي ومعامه صنيان والذات اول بالترتيب وقدم الفصل
 عليها يعني هذا الدليل وقدمه على العرض العام
 لانها تقع في جواب اي شئ هو اولان ما صدق عليه
 لخاصة قليل **قوله** وهذا يتوقف معرفتها **قوله** هذا الشاؤ
 الاجواب سؤالي مقدر كانه قبل لم قدم بكت الدلالة واقا
 اللفظ عليه بكت الحليات الجنس مع ان المقصود الاصلي
 بيانها اجاب عنه بقوله يتوقف معرفتها اي يعني ان مقصودهم
 استحصال الجوهري لا في الجوهري اما تقوري واما تصديقي
 والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكلمتين
 والالكالجي المركبة من القضايا فتظهرهم اما في القول الشارح
 وما يتركب من مؤمنه واما في الجاه وما يتركب من مؤمنه وهو لا يتوقف

فترى تنبؤه وتنبؤه اقرب اذا صنفنا في ادراك المضاعف اقربا فانت له قدس ان تقصدي قامة زكمت انظاره في نظر
 ولا تقاوتوا ان ولا تقاوتوا ولا تشبهوا ولا تشبهوا واما ان تكون هذو هذو لانه لازم من اجزاءها تقدره نفع
 اما الادغام او الكثرة لا سبيل الى التفسير لانه لو ادخلت الاول بعد الكثرة في الثانية يلزم انقلاب الهمزة لتعذر الابتداء
 بان كني واخذوا السهل والاول من ابقاء المعنى الثاني وادغامهما والاشارة بالهمزة على انهم في الفصل المضاعف ان يهتبه بهم افعول
 مثله تامة فاعلم ان هذا عليه لعدم الاحتياج اليها لانه في نظر عليه بكت فاعلم ان هذا في نظر عليه بكت فاعلم ان هذا في نظر عليه بكت
 في القرآن دابر الجوارح في السعد الله والديه اصفى في الحمد لله في نصب البهريون الى انه هو الثانية لانه الاول في
 المضاعف وهذا مجال وذهب الكوفيين الى انه هو الاول لان انية للمطابقة او الشاركة وهذا مجال في التمهيد لاول
 لكنه هو الاول لانه الثانية للمطابقة او الشاركة وهذا مجال في التمهيد لاول لكنه هو الاول لانه الثانية للمطابقة او الشاركة وهذا مجال في التمهيد لاول
 مع الاشتقاق اما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الهمزة واما المطابقة واما في الابواب فانها هي عارضة عليه
 مع ان الثقل انما يحصل عن الثانية في ضمير المصنف فله به البصير ولما قال وكذا في الثانية سرور

في انشائه لا رهم اولاد ادو حو
 يانه در الكماله عينه ايه

تكون علامة الرفع الجي بعد ان النون في بعضا وتفعلا وتفعلا عوض عن الحركة في يفعل اي مفرد كل واحد منهما وان لم يكن النون
عن الحركة لانه ما وجب يكون بهذا اللفظ غير انهما رعتا باللام بعد حرفي هذه الضمة ولم يكن ان تجعل اللام محلا للاعراب كما ذكر المصنف
من ان الالف كانت بمنزلة الواو والاعراب لا يكون في الواو وان هذه الضمة تقتضي كون اللام على وجه مخصوص فان الالف توجب لونها مفتوحة
والواو مفتوحة وايضا مكسورة ولان بعض اعراب الجزم ولو اجري عليها لزم التقاء الساكنين فلا يكون مذكرا مفعلا وان لم يكن ادوات
تعتبر هذه الضمة محلا للاعراب لانها في الحقيقة من نفس الفعل ومحلا للاعراب يجب ان يكون من نفس المعرب ولان بعضها لا يقبل الحركة اصلا
وبعضها يستقل عليها بعض الحركات لزم زيادة حرف تنوينا بالحركة ولم يكن زيادة حرف المد محلا للضمة لانه يتركب من الساكنين
ولا يجوز حذف احد هذين فزادوا حرفا شبيها به وهو النون فجعلت الرفع لانه اول احوال الاعراب لانه علامة الرفع فخرج مذكرا مفعلا
الجزم كذا في الحركة التي هي عوض عنها وتعملوا الضمة الجزم لان الجزم في الفعل بمنزلة الجزم في الكلام كما سيجي فكما عملوا الضمة الجزم في الفعل
وصعدوا على الجزم في الفعل وكسرت النون بعد الالف في بعضا وفتحت في بعضين عملوا على ضاربا وضمادون وضاربع

على اللفاظ ولا على الدلالة فان ما يوصل الى الجهول المتصورة
ليس لفظ الجنس والعقل بل معناه وما يوصل الى الجهول
التعديقي ليس اللفاظ القضايا بل معنوا ما تسمى كذا توفق
افادة المعاني واستفادتها على اللفاظ قدمت مباحث اللفاظ
على مباحث الكليات وغيره فان من المباحث المنطقية ولما كان
توقف الافادة والاستفادة على اللفاظ من حيث انها دلائل
المعاني قد تم بحث الدلالة على اقسام اللفظ المتقدم على المقصود
الاصلي **قوله** المطابقة والتضمن والالتزام **اقول** وانما قدم
الدلالة المطابقة على الدلالة التضمنية والالتزامية لانها
بتقريبها ونها وما هو بالاستقلال مقدم وقدم الدلالة
التضمنية على الالتزامية لان التضمنية جزء المطابقة و
والالتزامية خارجة عنها وجزء اولي بالتقديم اولان الدلالة
التضمنية سابقة الى الفهم من الالتزامية والسابق الى الفهم
اولي بالتقديم **قوله** والدلالة كون الشيء **اقول** فان قلت لم
عرف مطلق الدلالة دون الدلالة الثلاث المقصودة منها

قلت لان الدلالة الثلث مقيدة بالنسبة الى مطلق الدلالة
والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمقيد لان المطلق جزء المقيد
ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل واعلم ان لفظ العلم يطلق
على معاني اربعة مطلق الادراك الذي يتم التصور والتصديق
وثانيها التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد
لما زعم الثابت المطابق للواقع وثالثها مطلق التصديق
الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره المراد من العلم ههنا هو المعنى
الاول فانه قلت لم قدم الدلالة على الدليل والمدلول مع
ان الاول عكسه لان الدلالة امر نسبي بينهما قلت
الدلالة علة لان تصاف الدال بالذاتية واتصاف المدلول
بالمدلولية والعلة مقدمة فان قلت لم قدم الدال على
المدلول قلت لان العلم بالمدلول موقوف على العلم بالدال
والموقوف عليه مقدم **قوله** فمن هذا عرفت **اقول** اي من معرفة
الدالة عرفت الدليل والمدلول لانها مشتقان من الدلالة
ومعرفة المشتق منه مستلزمة معرفة المشتق والدليل لغة

المرشد وما به الارشاد واصطلاحاً هو الذي يلزم من العلم به
العلم بشئ آخر وهو المدلول والمراد من لزوم ههنا ان
ان يكون بيتنا او غيرنا ليعم جميع اقسام الدليل ومن
العلم ههنا الادراك انهم من ان يكون تصوراً او تصديقا
يقينياً او غيراً فان قلت تقرين الدليل بغير جامع لمخرج
الاقتضاء الاستثنائية لان ما يلزم منها ليس مغايراً للمقدمات
كقولنا ان كان هذا حيواناً فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم
فان قولنا فهو جسم بعينه مذكور في هذا القياس قلت هذا اللازم
وهو قولنا فهو جسم مغاير كما هو المذكور في الدليل لان هذا
القول موصوف بقوله لازماً للملزم والمذكور في الملازمة
وهو قولنا ان كان هذا حيواناً وما يلزم من المقدمات
ليس موصوفاً بكونه لازماً للملزم الممتنع فيه لكنه موافق
لغة اللفظ وهذا القدر كاف في عدم الاتحاد واجيب
بوجه آخر وهو ان ما هو جزء القياس الاستثنائي لا يحتمل
الصدق والكذب وما هو لازم للقياس يحتمل لهما

والدلالة تنقسم الطبيعية **أما** **أقول** كما فرغ من تعريف الدلالة
والدليل والدلول شرع في تقسيم الدلالة إلى أقسامها
المذكورة مهننا واعلم أولا أن الدلالة ينقسم إلى لفظية
وغير لفظية لأن الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية
والآقية لفظية فاللفظية أيضا تنقسم الطبيعية وعقلية و
وضعية لأن دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضع اللفظ
بإزاء المعنى أو بواسطة العقل أو بواسطة اقتضاء الطبيعة فإن
كان الأول فالدلالة دلالة لفظية وضعية كدلالة الإنسان على
الحيوان الناطق وإن كان الثاني فالدلالة لفظية عقلية كدلالة
اللفظ المسجوع من وراء الجدار لا من المشاهدة على وجود
لا فظة وإن كان الثالث فالدلالة دلالة لفظية طبيعية
كدلالة أفعى الخنزيرة أو ضفدعها والحاء المهملة على وجه القدر
وهو السعال وبالضم والحاء المعجم على التلذذ والسرور فإن
قلت لا إن دلالة أفعى على الوجود بواسطة الطبيعة بل بواسطة
العقل لأن الطبع يقتضيه حدوث ذلك اللفظ فقط عند

الطبع اللفظي
والطبع السامع

فإن الدلالة في اللغة
بما يشهد
لأن اللفظ

عروض

عروض ذكر المعنى أي الوجود وغيره ولا يقتضيه دلالة ذلك اللفظ
على ذلك المعنى بل يقتضيه ذلك هو العقل فتكون تلك الدلالة عقلية
لا طبيعية قلت ليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل
مدخل فيه والآل كما كان الدلالة عقلية لأن العقل له مدخل في الدلالة
كلها بل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع والطبع مدخل
فيه وفيما نحن بصدد الطبع مدخل فيه فتكون طبيعة لا عقلية
وغير اللفظية أيضا تنقسم إلى ثلاثة أقسام طبيعية وعقلية وضعية
لأن الدلالة الغير اللفظية إما أن تكون بواسطة الوضع أو
بواسطة الطبع أو بواسطة العقل فإن كان الأول فالدلالة
دلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوالي الأربعة على ما
وضعت من له وإن كان الثاني فالدلالة دلالة غير لفظية
طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المصنوق
على العشق وإن كان الثالث فالدلالة دلالة غير لفظية
عقلية كدلالة الإشارة على المؤثر ولم يذكر الشارح الدلالة
الغير اللفظية بأقسامها لأن المقصود للمنطقي الدلالة

في اللغة
فإن الدلالة في اللغة
بما يشهد
لأن اللفظ

فإن الدلالة في اللغة
بما يشهد
لأن اللفظ

اللفظية الوضعية فان قلت لم قدم الطبيعة على العقلية و
 الوضعية قلت لان الطبيعة وجودها قليل والقليل قبل
 الكثير واما تقديم العقلية على الوضعية فلان الوضعية
 يتوقف على العلم بالوضع بعد توجه العقل واما العقلية
 فلا يتوقف بعد توجه العقل اليه على شئ اصلا فان قلت
 حصر الدلالة اللفظية في اقسامها الثلاثة غير حاصر لوجود
 دلالة اخرى غير هذه كدلالة المحرف فانها ليست بالوضع
 ولا بالطبع ولا بالعقل بل بطريق استعمال الخطاء فالحصر
 غير تام قلت هذه الدلالة عقلية اذ قد يكون الاستعمال خطأ
 منشاء للدلالة لا العقل **قوله** والمراد من الدلالة ههنا اما
قوله اي المراد من الدلالة في قول الحصر اللفظ الدال اما
 الدلالة الوضعية لان غير الوضعية سواء كانت لفظية
 او غير لفظية اما طبيعية او عقلية وكل واحد منهما
 يختلف باختلاف الطبايع والعقول بخلاف الوضعية
 فتكون الدلالة الوضعية مراداً دون غيرها والمراد

بالعقل مخ

من الوضعية اللفظية الوضعية لان الافادة والاستفادة تحصلان
 منها بلا تفسير بخلاف غير اللفظية الوضعية فانها تحصلان منها
 بالتفسير ولما حصل ان المراد من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية
 الوضعية لان غرضهم لا يتعلق بغير ما كانت آفاقاً وهي
 الثلاثة **قوله** اي الدلالة اللفظية الوضعية مختصة في ثلاثة وجه للحصر
 معلوم من الشرح فان قلت اللفظ اذا كان دالاً على تمام ما
 وضع له وعلى جزئه وعلى ما يلزمه في الذهن كان دالاً على مجموع
 والمجموع من حيث هو مجموع مفاير لكل واحد من تلك الثلاثة فلا يكون
 دلالة اللفظ على المجموع مطابقة ولا تضام ولا التزاماً فلا يصح
 حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة قلت دلالة اللفظ على
 المجموع التزامية اذ يصدق عليه انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له
 فهمه فالحصر صحيح واعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلي وهو
 الحصر الذي يربى بين النفي والاثبات كالحصر مطلق الدلالة في
 اللفظية وغيره وكالحصر اللفظية الوضعية في المطابق و
 التضمني والالتزامي وحصر استقراءي وهو الذي لم يوجد

مع الاستغناء قسم آخر كاختصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعة
والعقلية **وهو** جعل على وهو الذي يجعله الجاعل على مختصرا كاختصار
الكتاب في اجزائه فان قلت اما ان يكون المراد من الوضع
الماخوذ منها وصفاً شخصياً او نوعياً فان كذا الاول يلزم
خروج دلالة المركبات والمجازا على معانيها المركبة **والجواب** عن
توحيده الدلالة لان وضعها على معانيها ليس بالوضع الشخصي
وان كان المراد كذا يلزم خروج دلالة المفردات على معانيها عن
توحيده الدلالة لان وضعها شخصياً قلت المراد من الوضع مطلق
فان قلت لا يتحقق المطلق الا في ضمن لخاص فيلزم ما ذكرنا
من الخروج قلت لا يلزم من عدم تحقق العام في ضمن الخاص
عدم ارادته الا في ضمنه **قوله** كالانسان اذا دل على احدى
اقول الدلالة التضمنية دلالة اللفظ على جزء معناه المطابق
حيث ارادة المعنى المطابق ان كان له جزء لا دلالة على جزء
مطلقا لانه ربما يكون اللفظ والاعلى جزء معناه المطابق ولا يكون
دلالة عليه تضمنية بل مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان

او الناطق عند ارادة احدى معاني لفظ الانسان لا عند ارادة المجموع
لانهم يكون من قبيل ذكر الكل وهو الانسان و ارادة الجزء وهو
اما الحيوان او الناطق فيكون معنى مجازياً له ودلالة اللفظ
على المعنى المجازي مطابق لا تضمني فيكون دلالة الانسان
على المعنى المجازي عند ارادة احدى معانيها مطابقاً لا تضمنياً **قوله**
كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنفه الكتابة **اقول**
المقصود من الدلالة التضمنية دلالة اللفظ على الامر الخارج
عن الموضوع له حال ارادة المعنى الموضوع له من اللفظ
لا دلالة على الامر الخارج مطلقاً سواء كان ارادة المعنى
الموضوع له او لا لان الدلالة على الامر الخارج اذا لم تكن
حال ارادة المعنى الموضوع له لم تكن التضمنية بل مطابقة
لانهم يكون من قبيل الجزوم و ارادة اللازم فيكون معنى
مجازياً لان دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابق لا تضمني
كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وصنفه الكتابة حال ارادة
الحيوان الناطق منه فان قلت لانهم ان دلالة الانسان على قابل

العلم وصنف الكتابة بالالتزام لان المعبر عند المنطقيين في الدلالة
 الالتزامية ان يكون التلازم بحيث اذا تصور المرزوم يلزم منه تصور ^{الشيء} _{المرزوم}
 كدلالة الاربع للزوجية والثلاثة للفردية وههنا ليس كذلك لانه
 اذا تصور الانسان لا يلزم منه تصور قابلية العلم وصنف الكتابة ^{المرزوم}
 قلت مقصودهم مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية ^{المرزوم} _{تصور} كما كانت
 معتبرة عند المنطقيين أولا ولما حال ان الحقيقة في المثال
 ليست بهذا باب المحصلين **قوله** لان اللفظ لا يدل على كل امر
 خارج عنه **اقول** اي عن المعنى الموضوع له والاي وان كان
 اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن المعنى الموضوع له لزم ان يكون
 كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية لان الامر خارج
 عن المعنى الموضوع له غير متناه مثل الانسان موضوع للحيوان
 الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية خارج عنه فلو كان
 اللفظ الموضوع لمعنى دالا على كل امر خارج عنه لكان الموضوع
 للحيوان الناطق دالا على كل امر خارج عنه وانه ظاهر البطلان
 فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني واما

الدلالة المطابقة فيكن فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم
 ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان ينقل ذهنه من سماع
 ذكر اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة
 المطابقة واما الدلالة التقينية فلا يحتاج ايضا الى اشتراط
 لان الناظر اذا وضع لمعنى مركب كان ذكر اللفظ دالا على كل
 واحد من اجزائه دلالة تقينية لان فهم الجزء وهو الدلالة
 التقينية لازم لفهم الكل وهو الدلالة المطابقة **قوله** لان
 الملازمة الخارجية **اقول** لا بد ههنا من معرفة الملازمة مطلقا
 والملازمة الذهنية والملازمة الخارجية والنسبة بينهما ^{المرزوم}
 والمرزوم والشرط والمشرط اعلم ان الملازمة مطلقة و
 الزوم والتلازم بمعنى واحد وهي لغة امتناع انفكاك
 الشيء واصطلاحا هي كون الشيء مقتضيا للآخر والشيء
 الاول وهو المقتضى للآخر يسمى المرزوم والآخر وهو المقتضى
 للاول يسمى اللازم والملازمة الخارجية هي كون الشيء
 مقتضيا للآخر في الخارج اي في الاعيان بمعنى كلما تحقق

الملزوم في الخارج كتحقق اللازم فيه كالزوجية وهي الانقسام
 بمساويين للثلاثين والفردية وهي عدم الانقسام بمساويين
 للثلاثة فانه كلما تحقق ما بين الاثنين والثلاثة في الخارج تحقق
 الفردية والزوجية فيه فيكون الاثنان والثلاثة ملزمين و
 الزوجية والفردية لازمين والملازمة الذهنية هي كون الشيء
 مقتضيا للآخر في الذهن كالمساويين المذكورين وكالاعدام المضاف
 الى مكانها كالعلى بالنسبة الى البصر والجل بالنسبة الى الوجود والمرت
 بالنسبة الى الملبوس وغيره فانه كلما تحقق اللازم فيه والنسبة
 بينهما اي بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهنية عموم
 وخصوص مطلقا لان الملازمة الذهنية اعم مطلقا من الملازمة
 الخارجية لانه كلما تحقق الملازمة الخارجية تحققت الملازمة الذهنية
 وليس كلما تحقق الملازمة الذهنية كتحقق الملازمة الخارجية
 فان الملازمة الذهنية متحققة في الاعداد المضافة الامكانات
 مع ان بين الاعداد وبين الملكات المضافة اليها مغايرة
 في الخارج قبل الملازمة بين الشئيين اهلها فلم قلتم ان

الملازمة الذهنية شرط للدلالة الالتزامية دون الملازمة الخارجية
 مع انها قسمان من مطلق الملازمة لانه لو تحقق الملازمة
 بين الشئين كانت غير ملزوم ولازم لكونها نسبة بينهما و
 لا تخالف اما ان تكون الملازمة لازمة للملزم او لا تكون فان لم تكن
 لازمة للملزم جاز كتحقق الملزوم بدون الملازمة الى هي عبارة
 عن كون الشئ مقتضيا للآخر فجاز كتحقق الملزوم بدون اللازم
 ايضا لان جواز وجود الملزوم بدون الملازمة يستلزم وجوب
 الملزوم بدون اللازم وهو بيط قطعاً وان كانت لازمة له
 فيتحقق ملازمة اخرى بالفروق وهي اي الملازمة الاخرى
 لا تخالف اما ان تكون لازمة للملزم او لا تكون فان لم تكن لازمة
 فهو بيط كما ذكرنا وان كانت لازمة فيتحقق ملازمة اخرى
 وينقل الكلام البرا فيلزم النفس وهو مح واجب عنه بوجوب
 الاول ان ما ذكرتم من الدليل على نفي الملازمة ان استلزم
 المدعى وهو نفي الملزوم فيتحقق التلازم وان لم يستلزم المدعى
 فلا يلزم نفي التلازم وانما انا نختار ان الملازمة لازمة للملزم

ولان امتناع هذا التسلسل في الامور الاعتبارية لان الملازمة
من الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية غير محلي واقع
فانه يصدر ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثالث الثلاثة
وربع الاربعه وخمس الخمسة ومكذ الى غير النهاية والشرط هو
ما يتوقف عليه الشيء والخارج الغير المؤثر فيه واعلم ان توقف
الشيء على الشيء ان كان من جهة الشروع يستعظمه وان
كان من جهة الشعور يستعظمه موقفا وان كان من جهة الوجود
فان كان داخل في ذلك الشيء يستعظمه ركنيا باعتبار كونه جزءا
وعنصر ابا اعتبار كونه بحيث يبدأ منه التركيب واسطقفا
باعتبار كونه منتهى التحليل ومادة وسبب اعتبار كونه
قابلا للصورة المعينة واصلا باعتبار كونه المركب مأخوذا منه
وموضوعا باعتبار كونه محلا للصورة المعينة بالفعل وان كان
خارجا فالخارج ان كان مؤثرا في وجود الشيء وان كان
الايكاد مستندا اليه يستعظمه فاعلية كالمصلى بالنسبة الى
المصلوع وان لم يكن مؤثرا في وجود الشيء يستعظمه شرط اسواء

كان وجوديا كالوضوء والطهارة بالنسبة الى الصلوة او اعتباريا
كازالة النجاسة عن الثوب بالنسبة اليها وهذا التقييم على
اصطلاح اصل النظر واما على اصطلاح الحكماء فابستوقف
عليه ^{وجود} الشيء ان كان داخل في الشيء فوجوده ان كان به بالتوقف
يستعظمه علة مادية كالحطب بالنسبة الى التبريد وان كان
به بالتوقف يستعظمه علة ضورية كصورة التبريد وان كان غائبا
عنه فان كان مؤثرا في وجود المقلول يستعظمه فاعلية
كالنجار بالنسبة الى التبريد وان كان مؤثرا في مؤثره يستعظمه
علة غائية كالجلوس بالنسبة اليه فان لم يكن كذلك يستعظمه
شرطا ويندفع في الشرط علة امور كالموضوع الى المحل
مثل الثوب للصباغ وكالالة مثل القدوم للتجار وكالوقت
مثل الصيف الذي يصبغ الاديوم فيه وكالداية مثل الجوع
للانسان وكزوال المانع مثل زوال الفيم للتقار وغير
ذلك من الاشياء الغير المؤثرة فقد علم بدليل كالمصدر حد كل
واحد من الركن والعلة الفاعلية والفائبة والشرط وذكر

لان المقسم كالجنس وكل واحد من القيود التي يتميز كل واحد منها
 به عن غيره كاللفظ اذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية
 ليست شرطا للدلالة الا للترامية اذ لو كانت شرطا لهما لم يتحقق
 الدلالة الا للترامية بدونها لكن اللازم باطل والملازم مثله
 اما بيان الملازمة فلان الدلالة الا للترامية على تقدير كون
 الملازمة الخارجية شرطا لهما مشروطة بها والمشرط لا يتحقق ان
 يتحقق بدون الشرط قال الدلالة الا للترامية تمتنع ان
 يتحقق بدون شرطها وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير
 اما بيان بطلان اللازم فلان كل عدم اضيف الى ملكا غير
 فاللفظ الدال عليه الى على الملكات اي الوجود بالالتزام مع
 انتفاء الملازمة بينهما في الخارج بانه ان العجي عبارة عن
 عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فقولنا عدم البصر
 كالجنس والكتا كاللفظ يخرج الشجر والحجر وغيرهما من الجمادات
 والعجي يدل على العدم المضاف الى البصر بالمطابقة لانه موضوع
 لا لا لعدم والبصر معا وعلى البصر بالالتزام لان البصر خارج

عن الموضوع له وهو العدم مع قيد الاضافة لازم له وانما
 قلنا لازم له فلان تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف
 اليه واذا استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت
 الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الدال على المضاف حيث
 هو مضاف بالمطابقة دال على المضاف اليه من حيث
 هو مضاف اليه بالالتزام واما الملازمة الخارجية
 فغير متحققة مهننا اذ وجود البصر في الخارج بينا في علمه
 فيه ولو وجد معا في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم
 في ان واحد وهذا ضرورة الاستحالة **قوله** عما من شأنه
اقول المراد من الشأن اعم من ان يكون شأنا متخفيا ونوعا
 او جنس القريب فالاول كالشخص الذي صار اعم بعد كونه
 بصيرا فانه بحسب تخفئه قابل للبصر والكتا كالاكمة فانه
 بحسب نوعه وهو الانسان قابل للبصر والثالث كالعقب
 فانه بحسب جنسه القريب وهو الحيوان قابل للبصر **قوله**
 ثم اللفظ اما مؤدرا **اقول** اورد لفظه ثم التقرافي انما

بالفاظ

الا ان هذا متأخر عن الدلالة في المرتبة لانه لا كان توفيق المفرد
والركب شتملا على الدلالة وجب تقديمها عليها **اقول** فنقول
النظر **اقول** فان قلت المنطقي من حيث انه منطقي
لا يثبت عن الالفاظ بل عن المعاني لانها موصلة للمفرد
فلم ذكر تحت الالفاظ قلت نعم لكن لما توقف الالفاد
والاستغناء على الالفاظ كما مر او رد تحت الالفاظ و
مورد القضية هو اللفظ الموضوع للمعنى فان قلت لم قدم
توفيق المفرد على توفيق المركب مع ان الاولى عكسه لان
القيود المذكورة في توفيق المركب وجودية وفي المفرد عينية
وان الاعداد انما تعرف بملكانها قلت المتبادر منها هو
التقسيم لان قوله لانه اما ان يراد الشرطية منفصلة
والشرطية المنفصلة تغيب التقسيم والتعريف يستفاد
منه ضمنا والتقسيم انما هو باعتبار الافراد دون المفهوم
والفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وان كان بالنسبة
الى المفهوم بوجوب العكس فان قلت لا يخفى اما ان يكون

هذا هو المقصود من اللفظ الموضوع للمعنى
فان قلت نعم فان قلت لا فان قلت نعم فان قلت لا

هذا هو المقصود من اللفظ الموضوع للمعنى
فان قلت نعم فان قلت لا فان قلت نعم فان قلت لا

المركب

من توفيق المفرد
والارادة اما بالفعل او بالقوة فان كان الاول

المراد بعدم الارادة والارادة اما بالفعل او بالقوة فان كان الاول
لزم ان تكون المركبات مثل زيد قائم قبل استعمالها والقصد المعاني
مفردات لانه لا يراد بجزء منها دلالة بالفعل على جزء معناه فلا
يكون تعريف المفرد مانعا ولا توفيق المركب جامعاً وان كان الثاني
لزم ان يكون كواطيوان الناطق العلمي وعبد الله العلمي مركبا
لانه يولد بجزء منه دلالة بالقوة على جزء معناه قلت بخلاف
العلم الاول لكن حين ان يراد المعنى الموضوع له **قوله** ولجارية
تدل على جسم معين **اقول** فان قلت ان الجارية لا تدل الا على
جسم واحد هو فرد من افراد الجارية غير معينة قلت المراد
بالقيد هو التقيد النوعي اي الجارية يدل على النوع
المعيني وهو نوع الجارية فان قلت الجارية المرية ليس نوع الجارية
بل فرد من افرادها فكيف يدل على الجسم المعيني وهو النوع
المعيني قلت لا ووجه للنوع الا في ضمن فرد من افرادها
فاذا كان فرد من افراد نوع مرتباً كان النوع مرتباً فيكون
الجارية دالة على الجارية المعيني وهو النوع المعيني **قوله** صدق

على اربعة اقسام **اقول** فان قلت الاقسام خمسة ومضى الاربعة
 التي ذكرها الشارع وما كان للفظ جزء لكن لا معنى كالنقطة
 قلت لما كان مآل القسمين واحدا عدم ما للشارع قسما واحدا
قوله الاول ان يكون له جزء اصلا **اقول** اي القسم الاول من
 المفرد ان لا يكون اللفظ الموضوع لمعنى جزء اصلا سواء كان
 لذلك المعنى جزءا او لا فيدخل في قوله الاول ان لا يكون آما
 فسمان للمفرد مثال الاول كقوله اذ كان علما للشخص
 الانساني ومثال الثاني كقوله اذ كان علما للنقطة فتقوله
 علما يحتمل لهما وانما قيد بقوله علما لانه اذ لم يكن علما
 كان مركبا كونه فعلا وفاعلا **قوله** والثاني ان يكون له جزء لا معنى
 له **اقول** اي القسم الثاني ان يكون لللفظ الموضوع لمعنى
 جزء ولا يكون للجزء معنى سواء كان لذلك المعنى جزءا او لم يكن
 فيدخل في قوله والثاني آه فسمان آخران من المفرد ايضا مثال
 الاول كقوله اذ كان علما للفرد من افراد الانسان والثاني كقوله
 ايضا اذ كان علما للنقطة فتقوله كقوله اذ كان علما بشيء مما

على اربعة اقسام **اقول** فان قلت الاقسام خمسة ومضى الاربعة
 التي ذكرها الشارع وما كان للفظ جزء لكن لا معنى كالنقطة
 قلت لما كان مآل القسمين واحدا عدم ما للشارع قسما واحدا
قوله الاول ان يكون له جزء اصلا **اقول** اي القسم الاول من
 المفرد ان لا يكون اللفظ الموضوع لمعنى جزء اصلا سواء كان
 لذلك المعنى جزءا او لا فيدخل في قوله الاول ان لا يكون آما
 فسمان للمفرد مثال الاول كقوله اذ كان علما للشخص
 الانساني ومثال الثاني كقوله اذ كان علما للنقطة فتقوله
 علما يحتمل لهما وانما قيد بقوله علما لانه اذ لم يكن علما
 كان مركبا كونه فعلا وفاعلا **قوله** والثاني ان يكون له جزء لا معنى
 له **اقول** اي القسم الثاني ان يكون لللفظ الموضوع لمعنى
 جزء ولا يكون للجزء معنى سواء كان لذلك المعنى جزءا او لم يكن
 فيدخل في قوله والثاني آه فسمان آخران من المفرد ايضا مثال
 الاول كقوله اذ كان علما للفرد من افراد الانسان والثاني كقوله
 ايضا اذ كان علما للنقطة فتقوله كقوله اذ كان علما بشيء مما

واقول لا طائل تحت قوله علما لان زيدا في حال العلية وعدمها
 شيان وانما ذكره بتعاليل الامثلة وما قيل ان في التقيد
 فايديتين احدهما ان زيدا اذ لم يكن علما يحتمل ان يكون
 مصدرا من زاد ي زيد واذا كان مصدرا يكون له فاعل في
 يكون مركبا وثانيهما انه اذ لم يكن علما يحتمل ان يراد من
 جزء اللفظ دلالة على جزء معنى لان كل واحد من الزا والياء
 والآل اشارة عند اصل الحساب الى عدد معين فيكون مركبا
 فقيد بالعلية لدفع هذين الاحتمالين فاسد اما فساد
 الاول فلانه ان اريد بفاعل زيد على تقدير كونه مصدرا
 الفاعل الظاهر فالتركيب لا يكون في زيد وان اريد بالفاعل
 الفاعل المستتر في المصدر فلان ضم الفاعل فيه واما فساد
 الثاني فلان المراد من المركب ههنا هو المركب من ذات الكلم
 لا المركب بالاعتبار **قوله** والثالث ان يكون له جزء ذو معنى
اقول اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون
 لللفظ الموضوع جزء ذو معنى لكن لا يدل ذكر الجزء على جزء

وربما

المعنى المقصود كعبدة الله علماء فان له جزءا كعبدة الاعلى وهو العبودية
 لكنه ليس جزءا للمعنى المقصود اي الذات الشخصية وليست داخلية
 فيها بل خارجية عنها وكذا لفظ الله يدل على معنى وهو الالهية
 لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزءا للذات الشخصية وهو ظل
 وانما قال كعبدة الله علماء لانه اذا لم يكن عالما كان مركبا تركيبا
 اضافيا كوامي الحجاب فان قلت لم لم يجعلوا مثل عبدة الله علماء
 مركبا كما جعلوا النخاع قلت لان نظر المنطقيين في الالفاظ تابع
 للمعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعنى وكثرة
 ونظر النخاع في الالفاظ بالاصالة **قوله** والرابع ان يكون
 له جزء ذو معنى **اقول** اي القسم الرابع منها ان يكون لللفظ
 جزء ذو معنى يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود لكن
 لا يكون دلالة ذلك الجزء على ذلك المعنى المقصود مرادة
 كالمجوز ان الناطق اذا كان عالما بالشخص انساني فان مقادير
 في الماهية الانسانية مع التشخيص والماهية الانسانية مجتمعة مفردة
 لمجوز ان الناطق قبل العلميه وما يكون معنى مقصودا منها ما قبل

العلميه وهو الماهية الانسانية مع التشخيص
 كعبدة الله علماء فان له جزءا كعبدة الاعلى وهو العبودية

العلمية وهو الماهية الانسانية مع التشخيص كعبدة الله علماء فان له جزءا كعبدة الاعلى وهو العبودية
 مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود حال العلميه وهو التشخيص
 الانساني لانه اي الحيوان دال على مفهوم الحيوان وهو جزء الماهية
 الانسانية وجزء المعنى المقصود حال العلميه فكون مفهوم الحيوان
 ايضا جزءا لذكر المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء **قوله** المفرد ينقسم
 الاكلى وجزئي **اقول** لما فرغ من مباحث ما يتوقف عليه الاصطلاح
 شرع الآن في مباحث الاصطلاح فقال المفرد ينقسم الى اللفظ
 المفرد ينقسم الاكلى وجزئي لانه اما ان يكون الاخر فان قلت
 لم قسم اللفظ الاكلى والجزئي دون المعنى مع ان الكلية والجزئية
 صفتان للمعنى او لا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية
 الدال باسم المدلول قلت تقسم اللفظ اليها اقرب الى فهم
 المستند وان كان تقسما مجازيا في تقسيم المعنى اليها وان
 كان تقسما حقيقيا فان قلت لم قسم اللفظ المفرد الى الكل
 والجزئي دون اللفظ المركب مع ان كل واحد منهما قسم من
 اللفظ قلت لان كلية اللفظ المركب وجزئية انما يكون بكلية جزء

او نقول التقسيم بالمفرد لان الكلام هنا ليس باللام انما هو
 العلميه وهو الماهية الانسانية مع التشخيص كعبدة الله علماء فان له جزءا كعبدة الاعلى وهو العبودية

الذي هو المفرد فان المركب من الكلمتين والمركب من الجزئين جزئيين فيكون
الكلمة والجزئية عارضة اولاً وبالذات على المفرد وثانياً وبالوصف
على المركب ولذا كثر قسم اللفظ المفرد اليها دون المركب فان قلت يوجد
قسم ثالث وهو المركب من الكلمتين والجزئيين كوزيد انسان وقم
المركب في الجزئيين والكلمتين ان كان الحكم عليه جزئياً فهو جزئياً
والآف هو كلي وانضمام الكلمتين الجزئيتين الجزئية فان قلت لم قدم
المركب على الجزئيين والشارح الجزئيين على الكلمتين ان المصطلح الان
الكلمة جزء للجزئيين غالباً كالانسان فانه جزء لزيد لان الانسان هو الحيوان
الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئيين كل كونه الكلمتين
جزء منه والجزء مقدم على الكل او نظر الى كون الكلمتين تنفع في العلوم
كلها او لا فلو كانت الضبط والشارح نظر الى المفهوم فقدم الجزئيين
كونه مفهوماً وجودياً او لا ان المباحث الآتية متعلقة بالكلمتين
فقدم الجزئيين لئلا يكون فاصلاً بين تعريف الكلمتين والمباحث الآتية
بل ذكر مفهوم الجزئيين لينضح به مفهوم الكلمتين **قوله** اي من حيث انه
مستقور **قوله** لما كان ظاهر العبارة وهو قوله نفس تصور مفهومه

هذا هو المفرد فان المركب من الكلمتين والمركب من الجزئين جزئيين فيكون
الكلمة والجزئية عارضة اولاً وبالذات على المفرد وثانياً وبالوصف
على المركب ولذا كثر قسم اللفظ المفرد اليها دون المركب فان قلت يوجد
قسم ثالث وهو المركب من الكلمتين والجزئيين كوزيد انسان وقم
المركب في الجزئيين والكلمتين ان كان الحكم عليه جزئياً فهو جزئياً
والآف هو كلي وانضمام الكلمتين الجزئيتين الجزئية فان قلت لم قدم
المركب على الجزئيين والشارح الجزئيين على الكلمتين ان المصطلح الان
الكلمة جزء للجزئيين غالباً كالانسان فانه جزء لزيد لان الانسان هو الحيوان
الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئيين كل كونه الكلمتين
جزء منه والجزء مقدم على الكل او نظر الى كون الكلمتين تنفع في العلوم
كلها او لا فلو كانت الضبط والشارح نظر الى المفهوم فقدم الجزئيين
كونه مفهوماً وجودياً او لا ان المباحث الآتية متعلقة بالكلمتين
فقدم الجزئيين لئلا يكون فاصلاً بين تعريف الكلمتين والمباحث الآتية
بل ذكر مفهوم الجزئيين لينضح به مفهوم الكلمتين **قوله** اي من حيث انه
مستقور **قوله** لما كان ظاهر العبارة وهو قوله نفس تصور مفهومه

الجزئية والجزئية عارضة اولاً وبالذات على المفرد وثانياً وبالوصف
على المركب ولذا كثر قسم اللفظ المفرد اليها دون المركب فان قلت يوجد
قسم ثالث وهو المركب من الكلمتين والجزئيين كوزيد انسان وقم
المركب في الجزئيين والكلمتين ان كان الحكم عليه جزئياً فهو جزئياً
والآف هو كلي وانضمام الكلمتين الجزئيتين الجزئية فان قلت لم قدم
المركب على الجزئيين والشارح الجزئيين على الكلمتين ان المصطلح الان
الكلمة جزء للجزئيين غالباً كالانسان فانه جزء لزيد لان الانسان هو الحيوان
الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع الشخص والجزئيين كل كونه الكلمتين
جزء منه والجزء مقدم على الكل او نظر الى كون الكلمتين تنفع في العلوم
كلها او لا فلو كانت الضبط والشارح نظر الى المفهوم فقدم الجزئيين
كونه مفهوماً وجودياً او لا ان المباحث الآتية متعلقة بالكلمتين
فقدم الجزئيين لئلا يكون فاصلاً بين تعريف الكلمتين والمباحث الآتية
بل ذكر مفهوم الجزئيين لينضح به مفهوم الكلمتين **قوله** اي من حيث انه
مستقور **قوله** لما كان ظاهر العبارة وهو قوله نفس تصور مفهومه

يدل على ان اليا من الشبهة هو نفس تصور مفهومه الشارح بتغير
قوله ذكر بقوله اي من حيث انه مستقور على ان المراد منع ذلك المفهوم
كأن لا من حيث هو موهوب من حيث انه مستقور **قوله** فان منع نفس
تصور مفهومه اشتراكه **قوله** اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين
كثيرين عدم مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى عدم مطابقة
كثيرين ان يحصل من تقابل واحد اثر متجدد فانا اذا راينا زيداً
ولا غطنا ما حصل مع شخصانية حصل منه الصورة الانسانية
المتصفة بالوحدانية واذا راينا بكاراً عقيب ولا غطنا ما ايضا مع
شخصانية حصل صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على
هذا بستر او خالداً او آتية المثال وهو زيد بقوله علم الان
اذا لم يكن علماً كان مصدره فيكون كلياً لا جزئياً **قوله** وان
لم يمنع نفس تصور مفهومه **قوله** واعلم ايضا ان المراد من عدم منع
الاشتراك مطابقة الحاصل في العقل على كثيرين ومعنى مطابقة
كثيرين ان لا يحصل من تقابل كل واحد اثر متجدد فانا اذا
راينا زيداً او جردنا ما عن شخصانية حصل منه اذا ما لنا

اشارة الى ان اليا من الشبهة هو نفس تصور مفهومه الشارح بتغير
قوله ذكر بقوله اي من حيث انه مستقور على ان المراد منع ذلك المفهوم
كأن لا من حيث هو موهوب من حيث انه مستقور **قوله** فان منع نفس
تصور مفهومه اشتراكه **قوله** اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين
كثيرين عدم مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومعنى عدم مطابقة
كثيرين ان يحصل من تقابل واحد اثر متجدد فانا اذا راينا زيداً
ولا غطنا ما حصل مع شخصانية حصل منه الصورة الانسانية
المتصفة بالوحدانية واذا راينا بكاراً عقيب ولا غطنا ما ايضا مع
شخصانية حصل صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على
هذا بستر او خالداً او آتية المثال وهو زيد بقوله علم الان
اذا لم يكن علماً كان مصدره فيكون كلياً لا جزئياً **قوله** وان
لم يمنع نفس تصور مفهومه **قوله** واعلم ايضا ان المراد من عدم منع
الاشتراك مطابقة الحاصل في العقل على كثيرين ومعنى مطابقة
كثيرين ان لا يحصل من تقابل كل واحد اثر متجدد فانا اذا
راينا زيداً او جردنا ما عن شخصانية حصل منه اذا ما لنا

ذات الصورة الحاصلة
في الذهن بدون انضمام
بالصور من الذميمة

الصورة الانسانية المواقفة عن اللواحي واذا راينا بعد ذلك
خالدا او جردنا با ايضا لم نحصل منه صورة اخرى في العقل بل
الحاصل الآن هو الحاصل اتقا فان قلت الحاصل في العقل
هو الكل لا غير فان لم يثنى يحصل في الآلة قلت المراد بالحصول
في العقل اعم من ان يحصل فيه بالذات او بسبب الحصول
في الآلة **قوله** وانما قيد الكل والجزئي بالتصور **اقول**
يعني لو قال المصنف المزداما ان يمنع مفهوم من الشركة
اولا يمنع لفهم ان المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك
بين كثيرين في نفس الامر وعدم مفهوم من الاشتراك في نفس الامر فيلزم
ان يكون مفهوم واجب الوجود داخلا في حد الجزئي كونه مانعا من
الاشتراك في فلما قيد بما بالتصور علم ان المراد منع مفهوم اللفظ
المفرد وعدم مفهوم العقل من الاشتراك اي ان يمنع المفهوم العقل
من ان يجعل مشتركا في الجزئي ولا يمنع في الكل **واما** التقييد بالنفس
فلما لا يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي يعني لو قال
الكل ما لا يمنع تصور مفهوم عن وقوع الشركة لتوهم ان المراد

منع الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لو غلط مع شيء آخر
اولا فيلزم دخول واجب الوجود في حد الجزئي اذا لوحظ معه برهان
التوحيد فان العقل في اي حيزي ملازمة برهان التوحيد لا يمكن
فرض اشتراكه والحاصل ان مدار الكلية امكان فرض صدق الكل
على كثيرين يجرّد التصور ومدار الجزئية امتناع فرض صدق الجزئي
على كثيرين فيدخل الواجب والكلية الفرضية في الكل فان
قلت في دخولها فقاء لان التصور حصول صورة الشيء
في العقل فلو كانت كلية كانت اشياء فقلت الشيء المأخوذ
في تعريف التصور هو بالمعنى اللغوي الشامل للموجود والعدم
والشيء والثلاثي **قوله** الكل ينقسم الاذا في وعرضي **اقول** اما فرع
من تقسيم اللفظ المفرد الى الجزئي والكل ابتداء بالكل وبيان اقسامه
واحكامه فقال الكل ينقسم الا قسمين ذلة وعرضي لانه اي الكل
اما ان يكون داخلا في حقيقة الافراد المندرجة تحتها سواء كانت
تلك الافراد شخصية او نوعية او لا يكون داخلا فيها فان كان
داخلا فيها فهو الكل الذاتي كالجوان بالنسبة الى الافان

فان الانسان حقيقة زيد وعمر وغيرهما من الافراد الشخصية المندرجة
تحت الانسان والحيوان داخل في الانسان لكونه مركبا من الحيوان
والناطق وكذا الحيوان كله ذاته بالنسبة الى النفس والبق وغيرهما
من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان والمراد من الدخول في
قرا انما ان يكون داخل عدم الخروج ليدخل نفس الماهية
في الكلي الذاتي وما يبراد المفرد من الدخول الا هذا واللا ما يقع بعد
ذكره في قسم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكن
الكلي داخل في حقيقة الافراد المندرجة من الافراد الشخصية
والنوعية بل كان خارجا عنها فهو كعضي كالضاحك بالنسبة
الى زيد وعمر وفانه خارج عن حقيقةهما لان حقيقةهما الحيوان الناطق
والضاحك خارج عنهما فان قلت لم قسم الكلي الى الذاتي والوضعي
دون الجزئي مع ان كلا منهما قسم من المفرد قلت لان هذه القسمة
لا يتصور في الجزئي بل في لان هذه القسمة بالنسبة الى ما صدق عليه
والجزئي انما ينسب الى ما صدق عليه وهو عينه لا يكون داخل ولا
خارجا فان قلت لم قدم الذاتي على الوضعي قلت لان الذاتي

اما ان يكون نفس حقيقة الشيء كالنوع او جزء كالجنس ونفس الشيء
وجزءه مقدم على العارض الخارج **قول** وعلى هذا يكون نفس الماهية
من الوضعية **اقول** قد عرفت انما ان المراد بالدخول عدم الخروج فكون
نفس الماهية ذاتية **قول** ان الذاتي هو المنتسب **اقول** اعترض الشيخ
على من يجعل نفس الماهية ذاتية بان الذاتي هو المنتسب الى الذات
فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا اي وان كانت ذاتية
لزم انتساب الشيء بنفسه وهو ممنوع لان النسبة تقتضي التمايز بين
المنسوب والمنسوب اليه والشيء لا يمايز نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض
بان هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية ليست بلفظية كما
كانت لفظية في تسمية اجزاء الماهية حتى يلزم ذكر اي انتساب
الشيء الى نفسه بل انما هي اي هذه التسمية اصطلاحية فلا يرد
ذكر المحذور وذكر بعضهم عن هذا جوابا آخر على تقدير تسليم
كون التسمية لفظية بان يقال ان الذات كما يقال يطلق
على نفس الماهية كذلك يطلق على ما صدق عليه الماهية من الاول
غير ان الذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الماهية

الى ما صدقت هي عليه من الافراد كما يمكن نسبة جزئها الى جزء الماهية
 اليه اي ما صدقت هي عليه ويجوز ان يراد بالاعم منها فتنسب الماهية
 الى الافراد وجزء الماهية الى الماهية نفسها **قوله** اعلم ان الذات اما
 جنس او نوع او فصل **اما** **قوله** كما فرغ من تقسيم الكل الى الذات و
 الذمعي مشعر في تقسيم الذات الى الجنس والنوع والفصل ثم في تقسيم
 الوضع الى الخاصة والوضع العام ونحن نذكر كدها ضابطا
 ليتضح بها ما هو المراد منها ومضى ان السائل قد يكون بما هو وقد
 يكون بما هي شيئا مبراما اذا كان بما هو فهو انما يطلب تمام ماهية
 الشيء وحقيقته فلا يفتح ان يجاب بما هو خارج عن الماهية ولا
 بما هو جزء منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الان
 انه تمام حقيقة فلو اجيب عنه بما هو جزء منه وهو الحيوان او
 الناطق او بما هو خارج عنه وهو الضابط مثلا لم يكن الجواب
 صحيحا لان كل واحد منهما ليس تمام ماهية زيد ثم لا يجزى اما ان
 يكون السؤال بما هو سؤالا عن شيء واحد او عن اشياء فان
 كان عن شيء واحد كان السائل طالبا لتمام الماهية المختصة به وان

منها

كان

هذا هو المطلوب
 في جواب السؤال
 عن الماهية المشتركة
 بين الماهية والماهية
 المشتركة بينهما

كان عن اشياء كان طالبا لتمام الماهية المشتركة بينهما فلو اجيب
 منها بما هو جزء للحيوان كالجم النامي او الحساس او بما هو خارج
 عنه كالمستغنى مثلا لم يفتح لان كل واحد منهما ليس كمالا للماهية المشتركة
 بينهما اي بين الانسان والفرس اذا انتفى هذا على حقيقة
 لما فرقا علم ان الكل الذات بخصة في ثلاثة اقسام جنس من نوع
 وفصل لانه اي الكل الذات ان كان مقولا في جواب ما هو اي في جواب
 السؤال بما هو فكسب الشكر المحقة والمخالفة اي لا خصوصية ايضا
 يقع كما انه يكون مقولا في جواب السؤال بما هو حال الشكر لم يكن
 مقولا في جوابه حال الخصوصية ايضا فهو جنس اي يستحق هذا الكلي
 المقول جنسا كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس اي بالنسبة
 الى افراد المختلفة للحقيقة فانه اذا سئل بما هو عما كان الحيوان
 جوابا عنه لما عرفت من ان السؤال بما هو عن الشيء يطلب
 تمام الماهية المشتركة بينهما وهو الحيوان فقط واذا سئل عن واحد
 منهما في السؤال لم يفتح للحيوان ان يقع جوابا عن كل واحد منهما
 لما عرفت من ان السؤال بما هو عن شيء واحد يطلب تمام الماهية

الخفة به وليس طويان كذكره هو جزء عن تمام ماهية كل واحد
 منها الى من الانسان والفرس فيكون الجواب في السؤال عن
 الانسان وعن هو طويان الناطق وعن الفرس وعن هو
 طويان الصاهل كونهما تمام ماهية كل منهما عند اذ كان السؤال
 بما هو اما اذ كان باني شئ فالمطلوب ما يميز الماهية عما يشترك
 فيها اضعف اليه لفظ شئ فان قلت لم قدم اقسام الكل الذات
 على اقسام الكل الرضي قلت لتقدم الذات على العرضي كما عرفت
 فان قلت لم قدم الجنس مهننا على النوع مع انه قد قدم النوع
 على الجنس في صدر الكتاب قلت تقديمه مهننا نظر الى القوة والكمية
 فان قلت لم قدم النوع على الفصل قلت لان الجنس والنوع منزه كان
 في كونها مقولين في جواب ما هو **قوله** كل ذي زايد لا طائر الا **قوله**
 لان القول على كثير من يفسر عنه لان مفهوم الكل هو مفهوم
 القول على كثير من تفصيلا فلا فائدة ذكر الكل والحق
 ان الكل مهننا جنس الجنس يشمل الكليات باسرها وذكر المقول
 ليعلم به قوله على واما ذكر كثير من فيكون موصوفا لقوله

في جواب ما هو
 في جواب ما هو
 في جواب ما هو

اعني العرض العام لا يقال في جواب اصلا اي لا في جواب ما هو
 ولا في جواب اي شئ هو فان قلت لم يكن الفصل والناطقة
 مقولين في جواب ما هو قلت لانها لما كانا مميزين كما هو فصل
 وخاصة لما كانا مقولين في جواب اي شئ هو ولما لم يكونا ماهية مختلفة
 ولا ماهية مشتركة لما كانا فضلا وخاصة لما لم يكونا مقولين في جواب
 ما هو فان قلت ما استر في ان العرض العام لا يقال في جواب ما هو
 ولا في جواب اي شئ هو قلت ان العرض العام لما لم يكن ماهية
 ولا مميزة لما هو عرض عام لم يكن مقولا في جواب ما هو ولا
 في جواب اي شئ هو وقوله قولانا اننا لبيان الواقع لا لاقتراز
 عن شئ **قوله** وان كان الذات مقولا **قوله** هذا الاستفارة
 الى القسم الثاني من الذات وهو ما يكون مقولا في جواب ما هو
 يكسب الشبهة والحقيقة معا اي جميعا وهذا القسم من الذات
 هو النوع كالانسان بالنسبة الى افراد الشخصية زيد
 وعمر وبار وغير ذلك من الافراد لانه اذا استعمل عن هذه الافراد
 على سبيل الاشتراك بان يقال ما هو كان الجواب الانسان

فيجب ان يذكر
 في جواب ما هو

لان ان طلب الماهية المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما
 الانسان فالانسان يكون جوابا واذا افردها بالسؤال عن زيد
 او عمر وكان الجواب ايضا الانسان لان السؤال عن الافراد على
 سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة لكل واحد هو الانسان فتبين
 من هذا ان النوع يكون مقولا في جواب ما هو كسب الشبهة والخصوصية
 معا فان قلت لان الانسان عام الماهية المختصة لكل واحد
 لان الحيوان الانسان هو الحيوان الناطق والماهية المختصة بزيد
 مثلا هو الحيوان الناطق مع الشخص قلت ماهية كل واحد من
 الافراد هو الانسان واما الشخص فلا امتياز الافراد لان
 الماهية او الاختصاص بهما بمعنى الامتياز كما وقع في عبارة
 الكافية في المنزوب واخص بواى امتياز المنزوب عن
 المنادى بواى الماهية المختصة به الماهية المختارة عن سائر
 الماهيات بسبب زيد فان قلت ان مقولية النوع في جواب
 ما هو كسب الشبهة ومقولية كسب الخصوصية ليستا في زمان
 واحد فكيف يصح قوله معا قلت المراد بثبوت هذين الوصفين

مختلفين لكن يردح لا حاجة الى ذكر الكل بل يكفي ذكر القول
 لجواز ان يكون جنس الجنس ومتعلقا على فالاول في الجواب
 ان يقال ان الكل زايد غاية ما في الباب ان يكون الكل والمقوله
 على كثير من متساويين ولازم ان ذكر المتساويين يقتضي ان
 يكون احدهما مستدركا لانهما اتفقوا على ان مثله جازي بل
 واقع كما جمع بين الحاس والمتمحرك بالارادة في مقوله الحيوان
 فاننا لانم ان الكل جنس الجنس لان جنس الجنس لا بد وان
 يكون اعم منه وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لان
 الجنس يتناول وغيره قلت ان الكل اعم من الجنس بالنظر
 الى ذاته لانه يصدق على الجنس وغيره من الكليات واخص
 منه باعتبار كونه جنس الجنس فيكون اعم منه من وجه واخص
 من وجه **قوله** مقوله متناول للجزئيات والكليات **اقول** اما
 تناول للكليات فظ لان الكل يحمل على افراد فيقال كل انسان
 حيوان فالحيوان كله حمل على افراد الانسان واما تناوله
 للجزئيات فلان الجزئيات يحمل على احد حسب الظ فيقال هذا زيد



وأما قلنا بحسب الظاهر ان المراد بالحق لا يكون مقولا ومحمولا على شئ
 أصلا بحسب الحقيقة بل المحمول بالحقيقة هو مفهوم الكل الذي يحصل
 به التأويل فتأويل قولنا هذا زيد بهذا مسمى بزيد أو صاحب
 اسم زيد وهو المفهوم كلي وان فرض الاختصاص في شخص واحد
قوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع **اقول** ويخرج ايضا فصول
 الانواع اي الناطق للانسان والصاهل للفرس والناهي للحمار
 وغواصها اي خواص الانواع لكن لما كان القيد الاخير اعني قوله في
 جواب ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كانت خواص
 الانواع والاجناس استند اخرجها اي اخرج الفصول و
 الخواص مطلقا اليه اي الى القيد الاخير وأما الوضع العام مطلقا
 فلا يخرج الا بالقيد الاخير فلا يكون لتخصيص الاختصاص بهذا
 القيد حكما **قوله** في جواب ما هو **اقول** لان بعض الكميات الباقية
 اعني الفصل والخاصة لا يقال في جواب ما هو بل في جواب اي
 شئ هو أما الفصل ففي جواب اي شئ هو في جوهره وذاته
 وأما الخاصة ففي جواب اي شئ هو في عرضة والبعض الآخر

باني شئ هو في عرضة فالجواب عنه بالخاصة كالضاحك اذا
 عرفت هذا فنقول الذات الذي لا يكون مقولا في جواب
 ما هو بل يكون مقولا في جواب اي شئ هو في ذاته هو
 الفصل نوع خفاء فتم بقوله ما يميز الشئ اما ومن هذا
 التفسير عرفت ان كل ماهية فيها فصل وجب ان يكون
 لها جنس وهذا عند المتقدمين **قوله** ولو قال او في وجوده
 ايضا **اقول** اي لو قال المصراع في الوجود بعد قوله في جنس
 كان قوله اشتمل له قول الفصل الذي يميز الشئ عما
 يشاركه في الوجود كجزء الماهية المركبة من امرين متساويين
 او امور متساوية في تقدير المقول في جواب اي شئ هو
 في ذاته كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركبة من ج ود والشئ
 في الصدق كان كل منهما يميز ماهية ب عما يشاركها
 في الوجود فان قلت ان كلامنا فصل يميز عما على كل
 ما عداها وكل ما عداها شئ واحد فيلزم توارد علمتين
 مستقلتين على معلول واحد بالشخص وهو محال قلت ان كل

والما عداها شئ واحد فيلزم توارد علمتين
 مستقلتين على معلول واحد بالشخص وهو محال

واحد منها بمنزلة ما ع كل ما عداها دون نفسه فلا يكون المميز شيئا
 واحدا **اقول** بناء على بطلان تركب الماهية **اقول** استدلال على
 بطلان ان يقال لو تركبت ماهية حقيقية من امرين متساويين
 فاما ان لا يحتاج احد الامرين الى الآخر فهو محال ضرورة
 وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض
 ليحصل كمال الاتصال او كيناج فان احتياج كل منهما الى
 الآخر يلزم الدور وهو محال وان احتياج احدهما الى الآخر دون
 الآخر اليه يلزم الترجيح بلا مرجح لانها ذاتيتان متساويتان
 فاحتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر
 اليه **قول** وعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر **اقول** مختلف
 النسخ منها فوقع في بعضها ان يذكر وفي الآخر ان لا يذكر
 بل في من هو وجه اما على الاول فيكون معنى الاعتراض فلا بد
 للمص على هذا ان يعلل تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان
 تركب الماهية من امرين متساويين ان يذكر الجنس في لفظ
 الجنس في التوفيق اي في توفيق الفصل وهو قوله كل يقال

للنوع اي كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو كسب الشئ وكونه
 بحيث يكون مقولا في جواب ما هو كسب لخصوية في زمان
 واحد لا ان المقوليتين في زمان واحد **قول** ويرسم بانه كل
 مقول على كثيرين مختلفين بالعدد **اقول** الكلام ههنا كالكلام
 في تعريف الجنس فان قلت لم اخرج العرض العام بالتقدير
 الاخير مع انه يخرج بالذي يخرج به الجنس قلت اراد ان
 يخرج قسم العرض اي الخاصة والعرض العام بتقدير
 واحد وهو القيد الاخير فان قلت لم قيد قوله مختلفين
 بالعدد اي بالافراد بقوله دون الحقيقة قلت لانه لو لم
 يقيد به لدخل الجنس في تعريف النوع لا الجنس يكون مقولا
 في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا في جواب
 ما زيد وعمر وهذا الجنس وذاك الجنس وان كان مقولته
 بحسب احتمال السؤال على الحقيقيين المختلفين وكسب جعل
 المتفقين في حكم الواحد فان قلت تعريف النوع غير جامع
 لخروج النوع الغير المتعدد الاشخاص الذي ينحصر نوعه في

شخصه

في الخارج كالشئ لا فرد له في الخارج كالعتاء قلت المراد
بالكثيرين اعم من ان يكونوا موجودين في الخارج او في الذهن
فتناول الكل **قوله** وان كان الذي لا غير مقول **اقول** هذا
شروع في القسم الاخير من الدلالة ولا بد منها قبل الشروع
في المقصود من موفقة قاعدة وهي ان السؤال بآي شئ
على ثلثة اقسام **احد** ان لا يزداد على اى شئ قيد وثانيها
ان يزداد عليه قيد وهو في ذاته وثالثها ان يزداد عليه
قيد وهو في عرضة فان كان الاول كان الجواب ما يميز ما لو
كان مفصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسا
بآي شئ هو صريح ان يقال في الجواب انه ناطق او حساس
او ضاحك لان كل واحد منها يميز عن غيره في الجملة و
ان كان الثاني كان الجواب بالفصل وحده لان الميزة الدالة
هو الفصل لا غير كما اذا سئل عنه بآي شئ هو في ذاته بفتح
الجواب ان يقال انه ناطق ولا يصح انه ضاحك وان كان
الثالث كان الجواب بالخاصة وحده كما اذا سئل عن الانسا

بآي شئ

على الشئ اما كما ذكرنا في التفسير وهو قوله وهو الذي يميز
الشئ عما يشاركه في الجنس لئلا يلزم التناقض واهيبين
هذا بوجهين الاول انه لما كان للمنطقيين مذهبان لان
منهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشئ في ذاته عما يشارك
مطلقا اعم من ان يكون في الجنس او في الوجود بناء على وجود
تلك الكامية فتوفي الفصل ولم يذكر فيه لفظ الجنس منهم
من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشئ في ذاته عما يشاركه في
الجنس بناء على بطلان تلك الكامية فتراد في تعريفه لفظ الجنس
فتقال على الشئ في جواب آي شئ هو في ذاته من جهة
اراد المصنف ان يشير الى المذهبين فذكر لفظ الجنس في التفسير
اشارة الى المذهب الثاني وتركة في التعريف اشارة الى المذهب
الاول والوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب الثاني فذكر لفظ
الجنس اولاً ثم تركه ثانياً كالتفاء بدلالة سياق الكلام عليه
فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محل الاعتراض
ولابد للمصنف على هذا ان يعلل بطلان تركب الكامية بما مر من

متساويين ان لا يذكر الجنس في التعريف في التفسير كما لم
 يذكر في الرسم لانه لا يكثر فيه عن شئ واجيب بان جميع
 التعريف المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون للاعتراز
 بل يجوز ان يكون بعضها بالبيان الواقع كما مر **قوله** انما يطلب
 ما يميز الشئ عن غيره **قوله** فان قلت ان الفصل اما ان يطلب
 به التميز عن جميع ما عدا الشئ او لا فان كان الاول يلزم ان لا
 يكون الفصل البعيد كالحساس فصلا لانه لا يميز عن جميع
 ما عداه وان كان الثاني يلزم ان يكون الجنس فصلا لانه يميز
 في الجملة قلت المراد هو الثاني لكن بشرط ان لا يقع في جواب ما هو او
 نقول ان الجنس من حيث انه جنس لا يميز اماهية **قوله**
قوله كل جنس **قوله** فان قلت ما السبب انه قال فيما سبق ان
 الكل زائد عنهما قال جنس قلت لانه يحتمل ان يكون قوله
 يقال لرفع التوهم للجنسية لان المنطقيين ذكروا ان الفصل
 علة لجنس النوع من الجنس فكان فيه مظنة التوهم ان الفصل
 لا يعال ولا يكمل على شئ لان العلة لا تقال على المفعول **قوله**

عليه مح
 رشي

العرض اما لازم او مفارق **قوله** لما فرغ من مباحث الذات نزع
 في مباحث العرض اي الخارج عن اماهية **قوله** والاول هو العرض
 اللازم **قوله** لا متنازع انما كانه عن اماهية سواء امتنع انما كانه
 في اماهية من حيث هي كالماهية بالتوقع للانسان وكالتربية
 للثعلب او عن اماهية الموجود كالتربية للجنس لانه لا يلزم
 اماهية للجنس من حيث هي والآل كانه كل انسان اسود
 وليس كذلك **قوله** وكما العرض المفارق **قوله** لا مكان المفارقة
 سواء وقعت المفارقة بالفعل سريرا كصفة الوجه او بطنيا
 كالشباب ولم تقع اصلا كالزواج الدائم لمن يمكن وصالة
 وكالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه فان قلت لم تقدم اللازم
 من العرض على المفارق منه قلت لان مفهوم اللازم
 وجودي **قوله** وكل واحد منهما اي من العرض اللازم والمفارق
 اما **قوله** فان قلت ان انقسام كل واحد من العرض اللازم
 والمفارق الى الخاصة والعرض العامة غير جائز واللازم ان
 يكون الكليات سبعة وهي النوع والجنس والفصل والعرض

سواء
 رتبة
 رتبة
 رتبة

اللازم للخاصة والوضع اللازم العام والوضع المفارق للخاصة
والوضع المفارق العام قلت ان كل من الخاصة والوضع العام
لازما كان او مفارقا منزها واحدا وهو كونه مقولا على حقيقة
واحدة او على حقايق فبا اعتبار هذا المفهوم صار الوضع مقفرا
في قسمين واما فابن تيمية الى اللازم والمفارق فتنبه
على ان كلا من الخاصة والوضع العام يكون لازما ومفارقا
قلت وقوله يقال على ما كانت حقيقة واعرف جنس **اما** **اذا** **قلت**
قلت ان هذا لا يشمل الجنس والوضع العام لانهما لا يقالان
على ما كانت حقيقة واحدة بل هما يقالان على حقايق مختلفة
قلت انهما لا يقالان على ما كانت حقيقة واحدة لان مقولية
الشئ على ما كانت حقيقة واحدة على ضربين احدهما ان يكون
مقولا بحسب الحقيقة والآخر في ضمن الاشتراك والشم
المتحقق في الجنس والوضع العام فلا بد من قيد فقط
ليخرج **هما** **اذا** وقوله فقط يخرج الجنس **اما** **اذا** وكذا يخرج
فصول الاجناس كالحساس الحيوان والنامي للجسم النامي

والابعاد الثلاثة اى الطول والوضع والعمق للجسم كمن يخرج
فصول الانواع كالناطق والصاهل والناهي واما الجميع
فيخرج بالقيود الا غير وهو قوله قولاً عرضياً فلذلك استاذ اخرج
الفصل جميعا اليه فان قلت لم قدم الخاصة على الوضع العام
قلت لان مفهوم الخاصة وجودية **قلت** ويرسم الوضع العام
بانه كلي **اما** **اذا** **قلت** فان قلت قد مر مراراً ان الوضع العام لا
يقال في الجواب اصلاً وهما حكم بانه مقول وان هذا يخرج قلت
ما مر مراراً كان نفعاً ان يقع في جواب ما هو او في جواب اى
شئ هو لانه ليس جزء الماهية ولا انفسها ولا فاصتها واما حكم
بانه هو كونه مقولاً لا اى محولاً على افراده لا كونه مقولاً في جواب
اى شئ هو فيكون المحكوم به مهنا غير المحكوم به مهنا فلا
يلزم التناقض لعدم اتحاد المحول وهو شرط فيه **قلت** وقوله
يقال تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والخاصة والفصل
اذا يخرج النوع بهذا القيد مطلقاً وكذا يخرج فصل النوع
وخاقيقه واما فصول الاجناس اعني الفصول البعيدة

للانواع فتخرج بالقيء الاخير واما هو اخص الاجناس فلا يخرج
 من تعريف العرض العام كونهما عرضا عاما بالنسبة الى الانواع
 ولان ذلك في تعريف الحاشية كونهما غير مقول على ما تحت حقيقة
 واحدة فقط ووجه الدفع المذكور في المطول ان قلنا تعريف الحاشية
 والعرض العام يوصف ان يقال على نفس الحقيقة قلت اراد ان
 يشير الى التحقيق وهو ان المراد بالقول ههنا المحل والوصفي
 انما يحل على الافراد الشخصية بالاستقلال وعلى الثاني بالكم
 وهو كون الحقيقة في ضمن افرادها **قوله** وكون هذه التعريفات رسوما
ان كانت اشارة الى جواب سؤال مقدّر وهو ان يقال انما قاله
 المحقق في تعريف هذه الكليات الخبي برسم ولم يقل يعرف او أكد
 وتعدى الجواب ان كون هذه التعريفات رسوما للكليات بناء اي
 معنى على المكان ان يكون لها اي للكليات الخبي ما هي وحقايق
 وراء تلك المفهومات اي التعريفات المذكورة من قبل ملزوما
 اي ما هيات ملزومات متساوية للما هيات الممكنة في كون التعريفات
 المذكورة تعريفات باللوازم المتساوية فتكون رسوما لا حدودا

لها اي تلك المفهومات المذكورة للكليات
 فيكون المفهومات لوازم متساوية

لان التعريف باللوازم تعريف بالخارج والتعريف بالخارج رسم
 ولحق انما حدودا اذ لا ماهية للجنس مثلا وراء هذا المعنى الذي
 ذكر فيكون الحيوان جنس كونه مقولا على كثيرين مختلفين
 بالخارج في جواب ما هو ويكون الانسان نوعا كونه مقولا
 على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو
 وقس عليها البواقي وقد يقال انما كان هذه التعريفات رسوما
 لان المقولية عارضة والتعريف بالعارض رسم وقيل في رده
 انه من باب استثناء العارض بالمعروض فاني للمقولية عارضة
 للجنس الطبعي الذي هو معروض بالجنس المنطقي الذي كلامنا فيه
قوله لكن المناسب ذكر التعريف **قوله** اي المناسب على تقدير
 امكان ان يكون لها ما هيات وراء تلك المفهومات ذكر التعريف
 الذي هو اعظم من الحد والرسم لان عدم العلم بانها حدودا اي عدم
 العلم بان تلك المفهومات حدودا للكليات لا يوجب العلم بانها اي
 المفهومات رسوم بل يوجب عدم العلم بانها رسوم وانما الموجب
 للعلم بانها رسوم هو العلم بعدم كونها حدودا **قوله** العلم

العلم

على قسمين احدهما القول الشارح **اقول** قد ذكرنا في اول الكتاب
ان للمنطق طرفين الموصل الى التصور والموصل الى التصديق
وكل منهما مبادي ومقاصد ومبادئ الموصل الى التصور
الكليات الخمس ومقاصد القول الشارح والمبادئ مقدمة
على المقاصد ولذا قدم مباحث الكليات الخمس فلما فرغ من
مبادئ الموصل الى التصور اعطى الكليات الخمس شرحا في مقاصد
وهو القول الشارح فالتعلم اي التصور مطلقا وهو حصول
صورة الشيء في العقل ينقسم الى قسمين احدهما القول
والآخر المجمل وكذا المعلوم ينقسم الى قسمين احدهما معلوم
تصورى والآخر معلوم تصديقي والمجهول ايضا ينقسم الى
قسمين احدهما مجهول تصورى والآخر مجهول تصديقي
والفرق بين المنطق استحصاء المجهولات التصورية والتصديقية
والاول اعني النسب المجهولات التصورية انما هو بالقول
الشارح ويراد به الموقف اما تسمية بالقول فلان القول
هو التركيب والموقف مركب كليا عند قوم وغالب اعداء الاخرين

واما بان ارج فلنشره وايضا هو من موهومات الاشياء وحقايقها
والكتاب اي النسب المجهولات التصديقية انما هو بالوجه واستيف
عليها منفصلة فان قلت لم قدم الموصل الى التصور على الموصل
الى التصديق قلت لتقدم التصور على التصديق **قوله** لانه قد
دال على ماهية الشيء **اقول** فان قلت لم قدم لانه على الرسم
قلت لان بعض لانه لانه التام بدل على كنه الشيء بخلاف
الرسم **قوله** يخرج الرسم **اقول** لان الرسم لا يدل على ماهية
الشيء وحقيقته فان قلت المراد بالدلالة على ماهية الشيء اما
الدلالة على تمام الماهية او اعم فان كان الاول لا يكون توفيق
للهما معا لوجوه لانه الناقص عنه فان كان الكتاب لا يكون مانعا
للقول الرسم فيه قلت المراد هو الاول والتوفيق للآخر التام
لكن انقسم مطلقا لانه اذا هو مذكور في ضمن الخاص اء في
لانه التام **قوله** قلنا لان **اقول** لان القول دال على ماهية
الشيء وعد لانه ايضا قول دال على ماهية الشيء وفيه نظر
لان عد لانه ليس نفس لانه بل فرد من افراده والاولى

فرد من افراده
والاولى

الاولى

الاولى

في الجواب اما ان يقال ان النس غير لازم لان موقف الموقوف
 من حيث هو غير محتاج الى موقف آخر لبدء اجزائه او لكونها معلومة
 واما بان النس ههنا انما هو في الامور الاعتبارية والنس في
 ليس بحال لانه ينقطع باعتبار المعبر **قوله** من جنس الشيء وفصل
 القريبين **اقول** الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان للجواب
 عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن
 كل ما يشاركها فيه فهو الجنس القريب كالحيوان بالنسبة الى الانسان
 فاما الحيوان جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو
 للجواب عنه وعن جميع الانواع المشتركة في الحيوانية وان كان
 الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن
 عن البعض الآخر فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه
 فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه اي في الجسم
 النامي فانه اي الجسم النامي يكون جوابا عن الانسان وعن بعض
 المشاركات وهو المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن
 بعض المشاركات الاخر وهو المشاركات الحيوانية بل للجواب

عنه وعن بعض المشاركات الحيوانية للحيوان والعقل كالجنس
 اما قريب او بعيد لانه ان كان يتميز الشيء عن جميع مشاركاته في
 الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه يتميز
 عن مشاركاته في الحيوان وان كان يتميز عن مشاركاته في الجنس
 البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس فانه يتميز
 كل واحد منهما عن مشاركاته في الجسم النامي وعن النباتات
قوله كالحيوان الناطق **اقول** فان قلت ان التمثيل للحد التام
 بالحيوان الناطق ليس بصحيح لان لفظ التام قسم من القول
 الشارح الذي هو قسم من العلم وقسم القسم قسم مع ان
 للحيوان الناطق من قبيل المعلوم وكذا التمثيل للحد الناقص
 والوسم التام والناقص قلت العلم الذي هو مورد القيمة
 بمعنى المعلوم او تسمية للحيوان الناطق بالحد التام مجاز فان
 لفظ التام في الحقيقة هو العلم بالجنس والفصل **قوله** فانه اذا
 سئل عن الانسان بما هو واجب بانه جسم ناطق **اقول**
 هذا الجواب فاسد لعدم مطابقة السؤال بما هو لان السؤال

بما هو غا يطلب به تمام ماهية الشيء والجسم الذي ليس تمام ماهية
 الانسان اللهم الا ان يقال مقصود الشارع مجرد التخييل
 للتفهيم لا انه كذلك في نفس الامر **قوله** من جنس الشيء وخاصة
 اللازمة **اقول** انما قيد لطائفة باللازمة لا امتناع التعريف بالخاصة
 المفارقة لكونها اخص من ذي لطائفة والتعريف بالاخص
 غير جائز **قوله** انه ما شئ على قدميه **اقول** قوله ما شئ على قدميه
 يخرج الحاشية على الاقدام الاربع كالفرس لكنه يوجد في الطيور
 وقوله عريف الاظفار يخرج ما ليس بعريف الاظفار كالطيور
 لكنه يوجد في كذا الفرس وقوله بادي البشرية اي مكتوفي البشارة
 عن التعريف ما هو مستور البشرية لكنه يوجد في مثل الجية وقوله
 مستقيم القائمة يخرج ما هو مستحق القائمة كالفرس لكنه يوجد
 في كذا الشجر فلما قال ضحاك بالطبع اخضع الجميع للانسان
قوله لما نزع من بيان القول الشارع شرع في بيان الجية **اقول**
 كما ان للقول الشارع مبادئ يتوقف هو عليها ويجب تقديمها عليه
 وهي مباهات الكميات الخمس لترتيب المعوقات منها كذا كذا الجية مبادئ

بتركب من منها ويتوقف معرفة الجية على معرفة تلك المبادئ وهي
 مباهات القضايا وكذلك قدرها على مباهات الجية وما كانت الجية
 مركبة من القضايا كان الشروع في القضايا يشروعها في الجية لان
 الشروع في الشيء المركب انما يكون بالشروع في جزء من اجزائه
 وقوله كما فرغ عن بيان القول الشارع اما اشارة الى ان
 المطلب الاعلى من التصور القول الشارع والمقصد الاقصى من
 التصديق الجية والمراد من القضايا في تعريف الجية ما فوق قضية
 واحدة لتناول التعريف المركبة من القضيتين وكذلك كل جمع
 يستعمل في التعريفات في هذا الفن **قوله** والقضية قول يصح ان
 يقال اما فان قلت قوله يصح ان يقال لانه مستدرك اذ يكف
 قوله انه قول صادق او كاذب قلت انهم اخذوا الجية في تعريف
 الصادق والكاذب الذين هما صفتا القضية ولو اخذا في
 تعريف القضية لتوهم الدور وانهم لم يؤخذوا الجية في تعريف
 الصادق والكاذب الذين هما صفتا المتكلم فان قلت هذا
 التعريف صادق على الجية فيلزم ان لا يكون ما نفا قلت هذا

انما يلزم ان لو لم يكن للجملة قضية **قوله** كما في القضية الملفوظة **قوله**
 القضية تطلق تارة على الملفوظة كزيد قايم وتارة على المعقولة
 اي المفهوم العقلي الذي يعتبر عنه زيد قايم اما بالاشتراك
 الاغلب بان يكون القضية موضوعا لهما او بالحقبة والجواز
 بان يكون موضوعا لاحدهما دون الآخر فاطلاقها على الموضوع
 له حقيقة وعلى الآخر لعلاقة بينهما مجاز والكتا اولى لان
 الاعتبار هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما اعتبرت
 لدلالاتها على المعقولة فتسميتها قضية تسمية الدال باسم
 المدلول وكذا القول يطلق على الملفوظ والمفعول فالتقوله
 الملفوظ جنس للقضية الملفوظة والقول المعقوله جنس
 للقضية المعقولة فان قلت زيادنا لفظي في قوله كما في
 القضية الملفوظة وقوله كما في القضية المعقولة لا يخفى
 التسامح لانه يلزم منه ان يكون الشيء ظرفا لنفس قلت
 المظروف هو الامر الكلي وهو اللفظ المركب والمفهوم العقلي
 المركب والظرف كل واحد من افرادهما فلا يلزم ان يكون

ظرفا لنفس **قوله** بتناول الاقوال النامة **اقول** سواء كانت
 الاقوال النامة اخبارية كزيد قايم وقام زيد او انشائية كما
 لشرب كاضر وبليضرب ولا يضر وبسواء كانت الاقوال
 الناقصة اضافية كغلام زيد وتقييدية كالحبوان الثالث
 والمراد من القول النام ما يفيد الخطاب فابق يصح السكت عليها
 ومن غير النام ما ليس كذلك **قوله** وقوله يصح ان يقال لقائده
 انه صادق فيه او كاذب فيه **فصل** **انا** **اقول** فان قلت قد
 عرفت فيما سبق ان الفصل قسم من المنز فكيف يطلق على
 هذا المركب قلت اطلاق الفصل عليه مجازا والمضاف مقدر
 اي بمنزلة الفصل **قوله** عن الاقوال الناقصة **اقول** التصديق
 والتكذيب ببيان في الخبر دون الانشاء والقول الناقص لان
 يصدق القول مطابقة الحكم للواقع وكذبه عدم مطابقة للواقع
 ولا حكم في نفس الامر في الانشائية والتقييدية **قوله** ومعنى اي
 القضية ينقسم **انا** **اقول** لما فرغ من تعريف القضية شرعا في
 تقسيمها الى اقسامها فان قلت لم قدم تعريف القضية على

هذا هو الوجه في كون القضية
الشرطية مركبة من جزئين
الشرطية والملتزمة
والشرطية هي التي
تكون في المقدم والمزمنة
هي التي تكون في المؤخر

قلت لان موزة اقسام الشئ انما يكون بعد موزة ذلك الشئ فان
قلت لم قدم للملينة على الشرطية قلت لان مفهوم الملينة وجودية
او للملينة جزء من الشرطية **قوله** وفيه نظر **قوله** لان بعض الملينات
وهو قولنا زيد ابوه قائم وزيد قائم بضاده زيد ليس بقائم
والحيوان الناطق ينتقل ينتقل بقديمه خرج عن تعريف الملينات
فلا يكون تعريفها جامعاً ودخل في تعريف الشرطيات فلا يكون
تعريفها مانعاً وقد وجب ان يكون التعريف جامعاً ومانعاً
واجيب عنه بان المراد باللفظ في تعريف الملينة اعم من ان يكون
بالفعل كزيد قائم او بالقول وهو الذي يمكن التعبير باللفظ
المفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات
بالفعل الا انه يمكن التعبير بالالفاظ المفردة وافكر ان هذا
ذاك او الموضوع محمول وغير ذلك بخلاف الشرطية فانه لا يمكن
ان يعبر عن اطرافها بالالفاظ مفردة فلا يقال فيها اي في الشرطية
هذه القضية تلك القضية بل يقال ان كفتت هذه القضية كفتت
تلك القضية في المتصلة واما ان يتحقق هذه القضية او تحقق

يجب بيان

تلك القضية

تلك القضية في المتصلة **ومضى** ليست بالفاظ مفردة فان قلت
يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين واقله ان يقال هذا
ملزوم لذكر في المتصلة وذكر معان ذلك في المتصلة فدخل
الشرطيات في تعريف الملينات بناء على الجواب المذكور قلت
لا يجوز التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين لان اطراف الشرطية
يجب ان يكون ملحوظة بالتفصيل **قوله** كقولنا ان كانت
الشمس طالعة **اقول** فانه حكم في هذه القضية بصدق
قضية وهي ان النهار موجود على تقدير صدق قضية اخرى
وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرفي الشرطية ليسا بقضيتين
لان اداة الشرط يخرجهما عن ان يكونا قضيتين قلت هما
وان لم يكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقول الترتيبية
من الفعل **قوله** كقولنا ليس ان كانت **اقول** فانه حكم
في هذه القضية بسلب صدق قضية **ومضى** التلخيص موجود
على تقدير صدق قضية اخرى وهي الشمس طالعة **قوله** كقولنا
اما ان يكون العدد **اقول** فانه حكم فيها بان كون العدد

زوفاينا في كونه فردا **قوله** ليس اما ان يكون هذا الانسان
 اسودا او كاتبا **قوله** فانه حكم في هذه القضية بسلب المنافاة
 بين كون الانسان اسودا وبين كونه كاتبا فانه يجوز ان
 يكون اسودا وكاتباً وان لا يكون اسودا ولا كاتباً وتسمية
 المتصلة بالشرطية ظاهرة لا شتم لها على اداة الشرط واما
 تسمية المنفصلة بها فلما يشابهتها المتصلة في الطرفين
 حيث انها امر كيان من القسيتين فيكون معنى الشرطية في
 المتصلة حقيقة وفي المنفصلة مجازا **قوله** الجزء الاول **قوله**
 لما قسم القضية الى الحولية والشرطية شرع الآن في بيان جزئية الحولية
 والشرطية وقدم جزء الحولية على جزء الشرطية لما قد عرفت وجهه
 تقديم الحولية على الشرطية وايضا قد عرفت ان للقضية طرفين
 احدهما المحكوم عليه والآخر المحكوم به وبسبب المحكوم عليه في
 القضية الحولية موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه شيء اما
 ايجابا او سلبا وفي الشرطية يستعمل ما تقدمه في الذكر
 والمحكوم به في الحولية يستعمل لانه انما وضع لان يحكم على شيء

وهو الموضوع وفي الشرطية تاليا للتلويح المقدم والمراد من الموضوع
 الافراد من المحرر المفهوم حتى اذا قيل الانسان حيوان كان
 المقصود من الانسان افرادا كثيرة من زيد وعمر وغيرهما و
ومن الحيوان مفهومه وهو جسم نام حس متحرك بالارادة و
و للقضية جزء آخر وهي النسبة التي يرتبط بسببها المحرر بالموضوع
 وتسمى نسبة حكمية ولم يذكر المص الجاء الاخير وهو النسبة الحكمية
 ولا بد منه لانه يريد ان يبين اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية
 الى الحولية والشرطية وما سبق ليس الا الطرفين فان قلت
 لم لم يذكر هذا الجاء الاخير فيما سبق قلت لان ذلك لا يجوز
 كثيرا او اقل ذكر ما هو اكثر ذكرا **قوله** تنقسم القضية ثانيا
قوله لما فرغ من تقسيم القضية الى الحولية والشرطية بشرع
 الآن في تقسيمها الى الموجبة والسالبة فهذا التقسيم ثان
 للقضية لانها انقسمت اولا الى الحولية والشرطية وثانيا
 الى الموجبة والسالبة لان الحولية قسم من القضية والحولية
 تنقسم اولا باعتبار النسبة الحكمية الى الموجبة والسالبة وثمة

الاول للقيم فحة ثانية للمقيم فيكون الانقسام الى الموجبة
 والسالبة انقساماً ثانياً للقضية فان قلت فيلزم ان يكون
 الفحة الثانية للقضية انقسام الشرطية من قبل المتصلة
 ومنفصلة وان يكون انقسام للملية الى الموجبة والسالبة فحة
 ثالثة قلت هذا هو الظاهر لكن الخارج لما نظر الى اركان الذراع
 الشرطية في هذا التقييم لانه يمكن ان يقال القضية اما موجبة او
 سالبة لانه ان كان الحكم في القضية بالابقاء فاجاب وان كان
 بالانتزاع فسلب ولا غدم اركان الذراع للملية في ذلك
 التقييم وهو انقسام الشرطية الى المتصلة والمنفصلة مع ان الله
 ذكر القضية في الفحة الثانية وفي انقسام القضية الى الموجبة
 والسالبة دون الاول ومع انقسامها الى المتصلة والمنفصلة
 جميع الانقسام الى الايجاب والسلب فحة ثانية للقضية
 دون الانقسام الى المتصلة والمنفصلة **قوله** وان كان حكماً
 بل يقال الموضوع **اقول** فان قلت تعريف الموجبة و
 السالبة منقوضين بالقضية الكاذبة كقولنا الانسان بحر

ولا شئ من الافسان كيو ان فان الاول موجبة والسالبة
 مع ان تعريفها لا يصدق عليها قلت ان المراد ان يحكم بان
 يقال الموضوع محمول سواء كان كذلك في نفس الامر لا فان
 قلت لم قدم الموجبة على السالبة قلت ككون مفهوم الموجبة
 وجودياً **قوله** وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة **اقول**
 لما فرغ من تقييم القضية الى الموجبة والسالبة شرع الآن
 في تقييم للملية سواء كانت موجبة او سالبة الاخصوصة و
 محصور ومهملة وهذا تقييم للقضية للملية باعتبار الموضوع
وبيان الاختصار باعتبار انه ان كان الموضوع في القضية
 للملية المتداولة في العلوم شخصاً معيناً وجزئياً حقيقياً فاما
 لقضية مخصوصة وشخصية ووجه التسمية والمثال كلاهما
 ظاهران وان لم يكن موضوع للملية شخصاً مخصوصاً وجزئياً
 حقيقياً بل كلياً غير معين فان بقي كية افراد الموضوع اي
 فان بقي ان الحكم بالايجاب والسلب على كل الافراد او على
 بعضها فالقضية محصورة مسورة وان لم يبين في مهملة فان قلت

وفيما جدد رتبة من
 القضية الموجبة
 فانها غير متغيرة
 في العلم

ايضا ووجه التسمية ظاهر في المثالين
 كالسبي المثالين

قولنا الماهية من حيث هي لا كلية ولا جزئية قضية فإن كان
الموضوع كلياً لا يصدق الحكم بكونها لا كلية وأن كان جزئياً لا يصدق
حكم بكونها لا جزئية وأيضاً قولنا المفهوم أما كلي أو جزئي قضية
فإن كان الموضوع شيئاً من الزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى
غيره وأيضاً قولنا زيد قائم ليس كلياً ولا جزئياً قضية صادقة
لأن الكل والجزء شيء قسم من المعاني المفردة فخصر للحلية في الثالثة
غير صحيح تأت أم الجواب عن الأول فلأننا اختارنا أن الماهية كلية
والحكم بكونها لا كلية صحيح لأن المراد منه نفي جزئية الكلية من
الماهية لا عرضها وأما عن الثاني فلأننا اختارنا أن موضوع القضية
الثانية كلي ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ولأن المفهوم
بحد ذاته عرض الكلية جعل مقسماً لها وأما الجواب عن الثالث
فلأن موضوعها أيضاً كلي بالتأويل **قوله** والتصور في الموجبة الكلية
أقول تصور الموجبة الكلية كلياً وجميعون وطراً وكافة وقاطبة
والالف واللام في مقام الاستغراق في الإيجاب كقولنا الإنسان
في غير جزئية الآلهة أمثوا وكوقع الفكرة في سياق النفي

في السلب وتصور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وتصور الموجبة
الجزئية بعض وواحد وتصور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض
ليس وليس كل وليس بعض الإنسان بعاشق وليس
كل عاشق يصل إلى المشتوق **قوله** وإن لم يكن كذلك **قوله** ينبغي
أي وإن لم يكن الموضوع في القضية للحلية شخصياً بل كلياً غير
معين ولم يكن الحكم فيها على كل الأفراد أو على بعضها وإن لم
يبين كية الأفراد فالقضية يستعمل مهمل لتتركيب بيان عدد
الأفراد **قوله** لا يقال **أقول** تحصل الاعتراض أن القضية التي
أقام لأن الحكم في القضية للحلية إما على طبيعة الموضوع
كقولنا الإنسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والضاقل
خاصة والماشي عرض عام فإن الحكم في هذه القضية على نفي
طبيعة الموضوع لا على أفرادها فإن كان على الطبيعة فالقضية
طبيعية وإن كان على الأفراد فإما على فرد معين أو لا فالأول
شخصية والثاني إما أن يبين كية الأفراد أو لا فالأول محسوس
والثاني مهمل فلا يصدق عصر المحسوس خروج الطبيعة عنه وحصل

لطلب أن الكلام في القضايا المعتمدة في العلوم والطبقة ليست
 بمعتمدة في العلوم لأن الحكم في القضايا المعتمدة على الأفراد والحكم
 في الطبقة على الطبيعة والطبقة ليست من الأفراد فخرجوها
 عن التقسيم لا يخل بالاختصار وهذا كله في الحليات وأما في الشرطيات
 فنقول القضية الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة إنما
 تكون كلية إذا كان التالى لازماً للمقدم أي في المتصلة الزمنية
 أو معانداً له أي في المنفصلة العنادية في جميع الأزمان وعلى
 جميع الأوضاع أي الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم كقولنا
 كان زيداً إذا كان حيواناً والمفغى أن لزوم الحيوانية للأنف
 ثابتة في جميع الأزمان وأن ذلك اللزوم متحقق على جميع الأحوال
 التي يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد أي مع حال انسانية
 مثل كونه قابلاً أو قاعداً أو غير ذلك مما لا يتنامى هذا أمثاله
 المنفصلة وأما أمثاله المنفصلة فنحن قولنا دائماً إما أن يكون
 الهدى زوجاً أو فرداً والمفغى أن معاندة الفردية للزوجية
 ثابتة في جميع الأزمان وأن ذلك المعاندة متحقق على

هذا هو المقام الذي عليه
 الحكم في القضايا المعتمدة
 في العلوم والطبقة
 على الأفراد والحكم
 في الطبقة على الطبيعة
 والطبقة ليست من الأفراد
 فخرجوها عن التقسيم
 لا يخل بالاختصار وهذا كله
 في الحليات وأما في الشرطيات
 فنقول القضية الشرطية
 سواء كانت متصلة أو منفصلة
 إنما تكون كلية إذا كان
 التالى لازماً للمقدم أي في
 المتصلة الزمنية أو معانداً
 له أي في المنفصلة العنادية
 في جميع الأزمان وعلى جميع
 الأوضاع أي الأحوال الممكنة
 الاجتماع مع المقدم كقولنا
 كان زيداً إذا كان حيواناً

جميع الأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وقس على ذلك
 للثبوت المتصلة والمنفصلة كقولنا قد يكون إذا كان الشيء
 حيواناً كان انساناً فإن الحكم يلزم الانسانية إنما هو على وضع
 كونه ناطقاً وقد يكون أما أن يكون هذا الشيء عالماً وأما
 أن يكون جاهلاً وكقولنا قد يكون أما أن يكون الشمس
 طالعة وأما أن يكون الليل موجوداً وأما خصوص الشرطية
 فتعيني بعض الأزمان والأحوال كقولنا إن جئتني
 اليوم أكرمتك وأما إهمالها فيما حال الأزمان والأحوال
 كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا لو
 إما زوج وإما فرد والحاصل أنه إن كان الحكم بالاتصال
 والانفصال في الشرطية على وضع معين وفي زمان معين
 فهي مخصوصة والآفاق بين كنه الحكم بأنه على جميع الأوضاع
 أو على بعضها فهي محصورة والآفاق هي مهملة وسور الموجبة الكلية
 في المتصلة كلاً ومتنى ومهما وفي المنفصلة دائماً وسور التالبة
 الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة لاثنية فيها قد لا يكون

وباد قال حرف السلب على سور الايجاب الحق فليس كلما و
 ليس هما وليس متى في المتصلة وليس دايما في المنفصلة هذا
 كله بحسب الاجمال وان اردت التفصيل فارجع الى المطول
قوله وان كان صدق التال فيهما **اقول** القضية الشرطية المتصلة
 اما ان يكون بين مقدمتها وتاليها علاقة معلومة فتتقضى ان
 يكون التال صادقا على تقدير صدق المقدم او لا يكون فان كان
 الاول فالقضية متصلة لزومية وان كان التال متصلة اتفاقية
 والمراد بالعلاقة ما يقع به بيني المقدم والتال ملازمة ومتى
 اى العلاقة تنشأ عن ذات المقدم في الاكثر لكونه علية للتال
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلول
 له كذا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او مضايها للتال
 كقولنا ان كنت عاشقا لله كان الله معشوقا والمتضايان
 هما الشئان اللذان لا يتفصل احدهما بدون الآخر كالاب
 والابن والعاشق والمعشوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة
 ربما تنشأ بسبب منفصل ككونها اى المقدم والتال معلول

علة واحدة كوان كان النهار موجودا فالعالم مضى فان
 وجود النهار وازدواء العالم معلولان لطلوع الشمس ومن
 هذا عرفت ان قول الشارع تنشأ عن ذوات المقدم يكون
 باعتبار المتغليب **قوله** فانه لا علاقة بيني ناطقة الان
 ونامقية لما **اقول** فان قلت الاتفاقية لا بد لها من علاقة
 تقتضى بحامقة الطرفين على الصدق لكونها امرا يمكننا لا بد
 لها من علة قلت نعم لكن العلاقة لما لم يحصل التوافق
 في الاتفاقية حكم بعدم العلاقة والمنع العلاقة المعلومة
 لا العلاقة المطلقة فان قلت كل واحد يعلم ان كل واحد
 من ناطقة الان ونامقية لما معلول للواجب
 معا فيكون بينهما علاقة معلومة للحاكم قلت المراد
 يكون للحاكم عالما بالعلاقة هو ان يلاحظ الحاكم العلاقة
 ويبين الحكم عليها لا مجرد حصول صورة العلاقة في ذهنه
 فان قلت لم سميت الاولى بالزومية والثانية بالاتفاقية
 قلت الاشكال الاول على الزوم والثانية على الاتفاقية

ان هذا التوفيق المتصل بالزومية لا يتناول الزومية الكاذبة
 نحو قولنا ان كانت الشمس طالوة فالليل موجود لعدم اعتبار
 صدق التالي للعلاقة بينهما فالاول ان يقال للزومية ما حكم
 فيها بصدق قضيتها على تقدير اخرى للعلاقة بينهما موجبة لذلك
 وهو متناول للزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق
 الواقع كان للزومية صادقة وان لم يطابق كانت كاذبة
 وايضا ان هذا التوفيق للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية الكاذبة
 كما انما ان كان الانسان ناطقا فالحيوان صاهل لعدم صدق
 التالي على سبيل الاتفاق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق
 التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل يجوز صدقهما
 ليتناول الاتفاقية الكاذبة لكان اولى فان الحكم بصدق
 التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة بل يجوز صدقهما ان
 طابق الواقع فالاتفاقية صادقة والا فكاذبة **واما**
 المنفصلة **الح** فان قلت لم قدم الشرطية المتصلة على
 الشرطية المنفصلة قلت لان الشرطية اصل في المتصلة

واما المنفصلة فمستغرة عليها **قوله** حقيقية وما نفعه للجمع ومما
 ظنوا **قوله** فان قلت لم قدم الحقيقية على مانعة للجمع وقدم مانعة
 للجمع على مانعة للخلق قلت لان التنازع في الصدق والكذب
 اتم في كسب الاتصال من التنازع في احدى معاني التنازع في الصدق
 اتم من التنازع في الكذب **قوله** كقولنا العدد اما زوج
 واما فرد **قوله** الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة
 صدق المقدم والتالي معا او صدق المقدم مع كذب التالي
 او صدق التالي مع كذب المقدم فالاولان صادقان و
 الاخران كاذبان **قوله** كقولنا هذا الشيء اما جملوه **قوله**
 الاحتمال مبرهن اربعة ايضا صدقهما او كذبهما او صدق
 المقدم مع كذب التالي او صدق التالي مع كذب
 المقدم والاول كاذب والتالي صادق **قوله** زيد اما ان
 يكون في البحر واما ان لا يعرف **قوله** مبرهن ايضا اربعة احتمال
 الاول ان لا يكون في البحر وان يعرف والتالي ان لا يكون
 في البحر وان لا يعرف والثالث ان يكون في البحر وان لا يعرف

او كذبهما معا

والمساواة معاينها الاصطلاحية لا معاينها اللغوية **قوله** في الحق
 ان الحقيقة قد تتركب **قوله** والحق انه ان اعتبر الظف المنفصل
 مطلقا قد تتركب من جزئين كالحل اما نوع او جنس او فصل
 او غايته او عرض عام وان اعتبر التحقيق فاما منفصلة مطلقا
 لا تتركب الا من جزئين لان النسبة الانفصالية الواحدة لا تكون
 الا بين شيئين فعند زيادة الاجزاء تنفصل المنفصلة والظان مراد
 المسمى هو النظر الى الظف فانه يقع نظر الشارح وايضا الحكم بان ما منته
 بلع قد تتركب عن ثلاثة اجزاء فصاعدا دون غير ما حكم **قوله** واصله
 الترد اما مساو لذكر الورد **قوله** اى اصل هذه القول المركب
 من عملية ومنفصلة الورد اما مساو لذكر الورد او غير
 مساو له كنى اذا لم يكن مساويا له اى لذكر الورد كان زائدا
 عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه المنفصلة اعم قولنا او زائدا
 عليه او ناقصا عنه في قوة تلك العملية ومتى قولنا او غير مساو له
 اقبلت تلك المنفصلة مقام تلك العملية فظن انهما الى النسبة المركبة
 من عملية ومنفصلة مركبة عن ثلاثة اجزاء هذا مراد الشارح

الشرح

فانما هو المراد بالمراد
 في قوله لذكر الورد
 انما هو المراد بالمراد
 في قوله لذكر الورد
 انما هو المراد بالمراد
 في قوله لذكر الورد
 انما هو المراد بالمراد

فقال

قوله التناقض وهو اختلاف قضيتين **قوله** هذا شروع في احكام
 القضايا ولواحقها بعد الفراغ عن تعريف القضية واقسامها و
 انما اخرجت عن التعريف والتقسيم لان التعريف لبيان مفهوم الشيء
 والتقسيم لبيان افراده والحكم على افراد الشيء بعد بيان مفهومه وفرا
 اولى فان قلت التناقض كما جرى في القضايا كما جرى في المفرد فلا يصح
 تخصيصه بالقضايا اذ ينال عموم قواعدهم لا يقال التناقض بين
 المفرد غير متحقق لانه ان اعتبر الحكم لا يتحقق الا افراد وان لم يعتبر
 لا يتحقق الاختلاف بالاجاب والسلب لكنه لا يتحقق بالثبوت
 والانتفاء كالانقضاء والافناء قلت المقصود من هنا تناقض
 القضايا لان الكلام من هنا في احكامها واما تناقض المفردات فيعرف
 بالمغايرة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف التناقض من هنا وتعيم
 القواعد انما يكون بحسب المقاصد والغرض لهم بعينه في التناقض
 الواقع في المفرد **قوله** قوله اختلاف جنس **قوله** الاختلاف المذكور
 في التناقض جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين
 وبين مفردتين كالسماء والارض والمشرق والمغرب وبين

لانا نقول التناقض كما يتحقق بالاختلاف
 بالاجاب والسلب صح صح

مؤد وقضية كعم ووزيد قايم وقوله قضيتي اخرج الاختلاف الواقع
 بين قضيتي كاختلاف مؤدين واختلاف مؤد وقضية كمن
 هذا القيد مع القيد الاول جنس متوسط يتناول الاختلاف بين
 قضيتي بالاجاب والسلب وبالجملة والشرطية كقولنا
 زيد كائن وان كان زيدا باعرا وكان ابنه وبالمنفصلة و
 المنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالقة فالنهار موجود
 والشمس اما زوج داما فرد وبالخصوص والمهملة كقولنا
 كل انسان حيوان والانسان حيوان وبالجملة وبالشرطية
 كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
 وبالعدول والتحصيل كقولنا زيد لاجم وزيد ليس بجم والمراد
 من العدول كون حرف السلب جزءا كالمثال الاول ومن التحصيل
 ما لا يكون حرف السلب جزءا كالمثال الثاني فمفعلة قوله زيد لاجم
 ان اللاحقية ثابتة لزيد ومفعلة قولنا زيد ليس بجم ان اللاحقية
 مطلوبة عنه فيكون الاول موجبة والثاني سالبة لان المراد
 من المثال الاول ربط السلب وربط السلب بالاجم ومن

عمر وميم

من المحمول

الثاني سلب الربط وسلبه سلب وقوله بالاجاب والسلب يخرج
 ما عدا الاختلاف بالاجاب والسلب وكقوله وهذا مع القيد بين
 الاولين جنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف الواقع
 بين القضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق احدهما
 وكذب الاخرى او لم يقتض كقولنا زيد حسن زيد ليس ببيع
 فانهما متصادقان وربما تكذبان وكقولنا زيد ساكن زيد
 ليس بمحرك وقوله بحيث يقتضي اخرج الاختلاف الغير المقتضي
 فهذا القيد مع القيود الثلاثة الابعة جنس قريب يتناول
 الاختلاف المقتضي سواء كان لذاته وصوته او لم يكن كذلك
 بل بواسطة او بخصوص مادام وقوله لذاته فصل يخرج الاختلاف
 المقتضي بواسطة او بخصوص مادام اما بواسطة فكما في اجاب
 الشيء وسلب ما يباويه كقولنا زيد انسان زيد ليس بشايطي
 فان الاختلاف بينهما لا يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب
 الاخرى بل انما يقتضي ذلك اما لان قولنا زيد ليس بشايطي
 في نوع قولنا زيد ليس بانسان واما لان قولنا زيد انسان

من المذكورات صح

الك

في قولنا زيد ناطق **واما** مخصوص المادة فكما في قولنا كل
 فرس حيوان ولا شيء من الفرس حيوان وقولنا بعض الان
 حيوان وبعض الان ليس حيوان فان اختلفا بالاجاب
 والسلب يقتضي صدق الاحدى وكذب الاخرى لالذاته **وهو**
 وهو كونها كليتين او جزئيتين بل مخصوص المادة والاى
 وان كان ذلك الاقتضاء بصورته لخصوص المادة لزم ان
 يكون ذلك الاشتضاء في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك
 فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان باسنان
 كليتان مختلفتان بالاجاب والسلب مع ان اختلفا فيما لا يقتضي
 صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا
 بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان ليس بفرس جزئيتان
 مختلفتان ايجابا وسلبا وليس احدهما صادقة والاخرى
 كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان فرس ولا شيء
 من الحيوان بفرس فان الاختلاف الواقع فيهما يقتضي لذاته و
 صورته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة واعلم

ان كل قيد اخر في هذا التعريف يخرج ما اخرجه القيد السابق عليه
 الا ان اسناد الاخراج الى كل قيد وجعله اهترارا اوليا من جعل
 بعض القيد لتحقيق الماهية **قوله** فان كانتا مخصوصتين **اقول**
 القيتان اللتان يقع التناقض بينهما ان كانتا مخصوصتين
 لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمة وحدتان **الاولى**
 الى الوحدة الاولى وحدة الموضوع الى اتحاد القيتين في الموضوع
 لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة بان يكون موضوع احدهما زيدا
 مثلا وموضوع الاخرى عمر الم تناقضا كونهما قيد قائم وعمر ليس
 بقائم بل ارضيهما معا وكذا هما معا والثانية الى الوحدة الثانية
 وحدة المحمول اذ لو اختلفتا في تلك الوحدة بان يكون المحمول احدهما
 كائنا مثلا ومحمول الاخرى شاعر لم تناقضا لجواز صدقهما معا
 وكذبهما معا كونهما قيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة الى الوحدة
 الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا في وحدة الزمان بان يكون
 زمان احدهما ليلا وزمان الاخرى نهارا لم تناقضا لجواز صدقهما
 وكذبهما معا كونهما قيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهارا **والرابعة** الى الوحدة

من الوجه الثاني وحدة المكان لانها لو اختلفت في وحدة المكان بان
 يكون مكان احدهما دارا مثلاً ومكان الاخرى سوقاً لم تتناقضا
 بل ازال الصدق والكذب فيهما كوزيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم
 في الدار **والثالثة** وحدة الاضافة لانها لو اختلفت في الاضافة
 بان تكون الاضافة في احدهما الى امر مثلاً وفي الاخرى لغيره لم تتناقضا
 بل ازال الصدق والكذب فيهما كوزيد ابيض لغيره وزيد ليس بابيض
 كبروا **الرابعة** وحدة القوع والفعل لانها لو اختلفت فيهما
 اي في القوع والفعل بان يكون نسبة المحمول للموضوع في احدهما
 بالقوع وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا كخوف في الدار من كسر
 اي بالقوع يعني من شاي الاسكار والحمار ليس بمسكرا بالفعل
 بل ازال الصدق والسابعة وحدة الكل والجزء لان القضييتين
 ان اختلفتا في الجزء والكل بان يكون الحكم في الموجبة على بعض
 اجزاء الموضوع وفي السالبة على كل اجزائه لم تتناقضا كذا الزكي
 اسود اي بعض اجزائه من الرأس والوجه واليد والرجل **والثامنة** وحدة
 غير ذلك والترجي ليس باسود اي كل اجزائه بل بعض اجزائه

الموضوع في كل واحد
 لا يوافق في كل واحد
 لا يوافق في كل واحد

ابيض

ابيض في السق واللسان كونهما صادقتين **والثامنة** وحدة
 الشرط لعدم التناقض بين القضييتين عند اختلاف الشرط
 بان يكون ثبوت المحمول للموضوع في احدي القضييتين بشرط
 اتصاف الموضوع بوصف معين وسلبه عنه في الاخرى بشرط
 الاتصاف بوصف معين آخر كقولنا الجسم مغرق للبصر اي يزيل
 عن العين رؤيتها اي بشرط كونه ابيض والجسم ليس مغرق
 للبصر اي بشرط كونه اسود لانها صادقتان **وقوله** وكيفية
 هذا القول اي علة كون نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية
 دون السالبة وكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية
 دون الموجبة الكلية ستأتي في المحصورات **وقوله** وانما هي ضد
 بعد تحقيق المحصورات **القول** اي موضع ايراد هذا القول بعد تحقيق
 شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر لان هذا الكلام واقع
 موقعه لان مقصود المصنف قوله ونقيض الموجبة الكلية الاخر
 دفع وهم من يتوهم من قد لا الوحدات المشتركة بين
 المحصورات والمهمات ان نقيض الموجبة الكلية السالبة

المحصورات هي التي

والله اعلم

الكلمة وتنفذ الموجبة الجزئية السالبة الجزئية لا يمان التناقض
بين المحصورات حتى يكون موضع بعد تحقيق المحصورات لانه لما قال
المصنف ولا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في الموضوع توهم
المتمية تم لانه لا تناقض بين الكلية والجزئية بل تنفيذ الكلية الكلية
وتنفذ الجزئية الجزئية لان اتحاد الموضوع شرط في التناقض ولا
اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية لان موضوع الكلية جمع
الافراد وموضوع الجزئية بعض الافراد فلا يكونان متحدين فزال
المعنى كذا التوهم بقوله وتنفذ الموجبة الكلية الى معنى ان المراد
بالموضوع هو الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع وبالحال الموضوع
به اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد افراد الموضوع بالكلية و
الجزئية كما سياتي في قوله ان كانت القضيتان **اما قوله** كما فرغ من
تحقيق شرط التناقض المشتركة بين القضيا اراد ان يبين
الشرط المحصور بالمحصورات فقال ان كانت القضيتان المتناقضتان
محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في بعض اختلاف
تلك القضيتين المتناقضتين المحصورتين في الكلية اي في الكلية والجزئية

ما يكون

المحصورتين المتناقضتين

بعد انقضائهما

بان يكون احدى القضيتين كلية والاخرى جزئية وهذا الخطا في
الاختلاف في الكلية انما يكون شرطا بعد اتفاقهما في الوحدة الثمانية
المشتركة المذكورة من قبل **قوله** ولو قيد بعد قوله في الكلية بقولنا
ايضا **اما قوله** يعني لو قيد المصنف قوله والمحصور لا يتحقق التناقض
بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية بقولنا ايضا اي بعد اتفاقهما
في الوحدات المذكورة لكان اولي ليكون ايضا اشارة الى ان
الاتفاق المحصورتين المتناقضتين في الوحدة المذكورة واجب
بانه لا حاجة الى قيد ايضا للاشارة المذكورة لان اتفاق المحصورتين
المتناقضتين في الوحدة الثمانية يعلم من قوله قبل ذكر ولا يتحقق
ذكر الا بعد اتفاقهما في الموضوع لان الفميمة في قوله الا بعد اتفاقهما
عائدة الى القضيتين المذكورتين في تعريف التناقض والقضيتان
المذكورتان في التعريف اعم من ان تكونا محصورتين او محصورتين
او مطلبيتين **قوله** لان القضيتين قد كذبنا **قوله** وانما قال
بلفظ قد المقتضى الجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد
تختلفان صدقا وكذبا بقولنا كذا ان انسان حيوان ولا شئ

من الانسان كميوان وكقولنا بعض الانسان ناطق وبعض
 الانسان ليس بناطق فان قلت صدق الجرائيئين المذكورين
 في الشرح انما هو لعدم اتى والموضوع وهو شرط في التناقض
 لان النقيض المحكوم عليه بالكتابة غير البعض المحكوم عليه
 بسلب الكتابة فكل مراد بالموضوع هو المذكور في القضية اذا
 الموضوع وهو في المثال المذكور متحد والآي وان لم يكن المراد
 بالمراد في الموضوع بالذات كبر على ذات الموضوع لم يكن بين الكمية
 والجائية تناقض لان ذات الموضوع في الكمية جميع الافراد و
 في الجائية بعضها وبما ليسا بمتحدتين بل هما مختلفان وكبر
 ان يكون الحكم بالايجاب والسلب ثابتا لجميع الافراد في حيث
 هو مجموع في الكمية والايكون هو ثابتا لبعضها من حيث هو بعض
 في الجائية واعلم ان هذا اذا كانت القضية حملية واما اذا كانت
 شرطية فنقيض الكمية منها الشرطية الجائية الخالفة لها في
 الكمية الموافقة لها في الجنس والنوع فنقيض التزومية
 الموجبة الكلية السالبة التزومية الجائية ونقيض العنادية

روى في الايجاب والسلب
 الكمية الموافقة لها في الجنس والنوع
 في النوع اي في التزوم
 في المتصلة والعنادية
 المنفصلة والاتفاق فيهما
 اي في المتصلة والمنفصلة

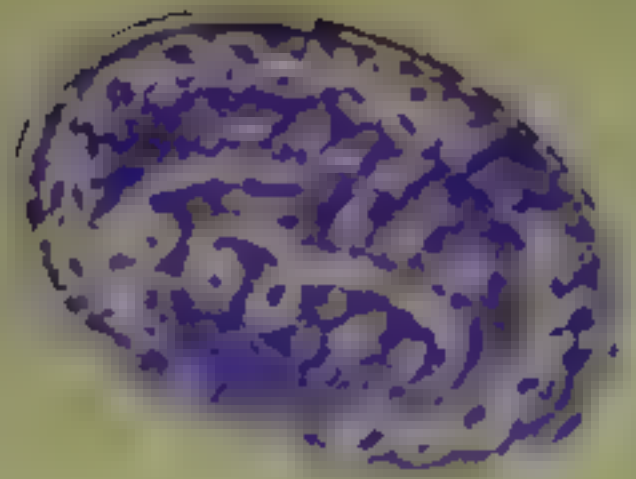
في التناقض
 في التناقض
 في التناقض

الموجبة

الموجبة الكلية العنادية السالبة الجائية ونقيض الاتفاقية
 الموجبة الكلية الاتفاقية السالبة الجائية وبالعكس فاذا قلت
 كلما كانت الشخص طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس
 كلما كانت الشخص طالعة فالنهار موجود فاذا قلت دائما
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا فنقيضه ليس كلما كانت
 الشخص طالعة فالنهار موجود فاذا قلت كلما كان الانسان
 ناطقا فالجوارناهي كان نقيضه ليس كلما كان الانسان
 ناطقا فالجوارناهي قوله من الاصطلاحات المستطرفة المذكورة
 العكس قوله كما فرغ المصنف من بيان شرط التناقض في
 والمحسورتين شرع في بيان العكس المستوي القضيي
 وهو عبارة عن ان يصير الموضوع بنشره في اليا على بقية
 الجمل اى ان يجعل الموضوع في القضية محولا ومحلول فيها
 موضوعا على بقاء الكيف وانما قلنا بنشره في اليا لان
 العكس المستوي يطلق على معنيين احدهما الكيف المصدرية
 وهو جعل الموضوع محولا ومحلول موضوعا وثانيها الاتينية

شرط التناقض
 في التناقض

انما يفر العكس بالمتى لان المذكور هناك
 دون عكس النقيض وهو عبارة عن ان يصير
 موضوعا على بقاء الكيف والنوع محولا ونقيضه
 المحلول في عبارة عن ان يصير الموضوع محولا
 في الكيف وهو اتفاق في الصنف



الحاصل بعد جعل المذكور قلوباً يشدوا صار له معنى ثالثاً قوله
مع بقاء التصديق والتكذيب **قوله** قبل معناه ان صدق الاول
صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن اللزوم
فلا يرد قول الخارج فيما بعد فبعد هذا قول المص والتكذيب يكون خطأ

3. اي ان كان الاصل صادقاً باي وجه كان **قوله** سواء كان
هذه كسب نفس الامر وكسب فرض الفارض كان العكس اي يكون
العكس صادقاً بحسبه لان ما هو الموضوع لا يصير محمولاً **قوله** فأنك
قد عرفت ان المراد من الانسان الذي هو الموضوع الافراد المتكثرة
ومن الطبيع ان الذي هو المحمول مفهوم الجسم النائي الحاسي كونه
بالارادة وهذا البرهاني انا اذا عكسنا تلك القضية وقلنا بعض الحيوان
ان لا يصير محمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعاً ولا الموضوع
الذي هو ذات الانسان محمولاً وجوابه ان الموضوع والمحمول يطابقان
ثاناً على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهو الموضوع والمحمول
حقيقة وثاناً اخرى على اللفظين الدالين عليها والمص اراد
اكتفاء الموضوع والمحمول في الذكر **قوله** لكن يخرج عن التوفيق

عكس



عكس شرطياً **قوله** اجيب بان المص لم يقصد البحث عن عكس
الشرطية اما للاختيار او للعلم به بالمقايضة على عكس الحكم
فوق العكس الذي قصد كنهه او ذكر الموضوع والمحمول و اراد
بلقاء الاول واشتقاقاً من قبيل ذكر الخلق و ارادة العام
قوله في الاكثر **قوله** واما قال في الاكثر ولم يقل في الكل لانه من باب
الاستيعاب **قوله** لا يلزم ان ينقلب كلية **قوله** فان قلت لم قاله
لا يلزم ان ينقلب كلية قلت لان الموجبة الكلية تنقلب
موجبة كلية في بعض الصور كما اذا كان الموضوع مساوياً بالمحمول
كقوله انسان ناطق وكل ناطق انسان دون بعض الصور
كما اذا كان المحمول اعم من الموضوع كقوله انسان حيوان فانه
ينقلب جزئية كقوله بعض الانسان حيوان ولا تنقلب كلية
اي كل حيوان انسان والآن لم صدق الاخص على كل افراد
الاعم ولذا كذا لا يلزم **قوله** والاول فيه ان يقال **قوله** اي
الدليل الاول في عكس الموجبة الكلية اي موجبة جزئية ان يقال
اذا صدق كل انسان حيوان لزم من صدقه ان يصدق بعض

اذ لا يكون الاعم
والاخص اخص

الحيوان ان في والآي وان لم يصدق هذا البرهنة **وجب ان يصدق**
 نقيضها وهو لا شئ من الحيوان بان في والآي وان لم يصدق
 هذا ولا ذاك يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال فيلزم من صدق
 السالبة الكلية المتناقضة الكلية بيني الان في والحيوان فيصدق
 لبعض بعض الان في الحيوان لان الان في لما كان مسلوبا عن
 جميع الحيوان وجب ان يسلب الحيوان عن بعض الان في
 وقد كان الاصل المنفك كل انسان حيوان وهو نقيض
 ليس بعض الانسان بحيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو
 محال فيكون هذا هو قولنا ليس بعض الان في بحيوان فلو
 اي باطلا لان الاصل صادق بحسب الفرض فانا قلنا لم كان
 هذا التعليق اولى من التعليق الاول الذي ذكره المحقق قلت
 لان هذا التعليق على صورة القياس الاستثنائي البديهي
 الانتاج بخلاف التعليق الذي ذكره المحقق فانه على صورة
 القياس الاقتراني الغير البديهي الانتاج **والا** ونضم ذلك
 النقيض **اقرا** هذا دليل ثالث لان القياس الموجبة الكلية موجبة

جزئية وتثبت هذا الدليل ان يقال اذ اصدق كل انسان
 حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والاصل
 نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بان في ونضم ذلك
 النقيض الى الاصل بان يجعل الاصل صورة ككون الشئ
 الصوري شرطاً في الشكل الاول والنقيض كبرى ككونه كائناً
 فينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه وهو سلب
 الشئ عن نفسه محال اذ كان الشئ موجوداً او اما اذ كان
 معدوماً فلا وهو ما موجود ككون النقيض موجبة هكذا كل
 انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بان في ينتج من
 الشكل الاول لا شئ من الان في بان في **والا** محال لان ما
 هو انسان فهو انسان دائماً وهذا المحال ليس يلزم من
 صورة القياس كونه صحيحاً لوجود شرط الشكل الاول
 وهو ايجاب الصوري وكلية الكبرى بل من المادة وليس من
 الصوري كونه صادقة بحسب الفرض فتبين انه من الكبرى
 فيكون الكبرى كاذبة كغيرها مستلزمة للمح والنقيض صادق

وهو **المطلوب** ويلزم منه الاشئ من الحيوان بانسان **اقول** انه يلزم
 من صدق نقيض العكس وهو قولنا لاشئ من الانسان
 بحيوان صدق قولنا لاشئ من الحيوان بان ان يكون الشئ
 الكلي منكم كقصرها وهذا العكس مفاد الاصل فيكون
 العكس كاذبا لا امتناع اجتماع المتناقضين وكذبه يستلزم
 كذب قولنا لاشئ من الانسان حيوان لان كذب اللازم
 يستلزم كذب الملزوم وكذب الملزوم يستلزم صدق نقيضه
 لا امتناع ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت المطلوب
قال اولضم هذا اللازم **اقول** اي نضم نقيض العكس الاصل
 فيلزم من الشئ الكلي سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان
 انشائي ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج من الشئ الثاني
 بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال وهذا المحال ليس يلزم من
 القول كقولنا صيحة لوجود شرط الشك الثاني وهو اختلاف
 المتعديين بالايجاب والتسلب كلية الكبرى فتبين ان
 من المادحة وعلى تقدير لزوم معنى المادة اما ان يلزم من

او من الكبرى فالاول بط كقولنا الصفرى صادقة بحسب الغرض
 فتبين انه من الكبرى فتكون الكبرى كاذبة وكذبه يستلزم كذب
 ملازمها لان كذب اللازم يستلزم كذب الملازم وكذب الملازم
 يلزم صدق نقيضه لا امتناع ارتفاع النقيضين وهو المطلوب
 ويكون ان يقال مهننا او نضم هذا النقيض الى الاصل فيلزم
 من الشئ الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا ان الحيوان
 انسان ولا شئ من الانسان حيوان ينتج من الشئ
 الاول بعض الحيوان ليس بحيوان **قال** وانما يريد بقوله
 لزوم الالفة بصدق **اقول** اي انما قيد المحصن قوله السالبة
 للزوم لا عكس لها في مالا لانه قد يصدق العكس في بعض
 مواد السالبة للزوم وهو الذي يكون بين المادحة والمادة
 متباين كلي او مجموع من وجه منه الا يصدق بعض الانسان
 ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر سواء ان
 هذا مثال المتباين الكلي واما مثال العدم من وجه فكل لنا
 بعض الحيوان ليس بابيض وهو صادق ويصدق عكسه

ايضا وهو قولنا بعض الابيض ليس بحيوان واما اذا كان بين
 الموضوع والمحمول عموم مطلقا فيصدق السالبة الجزئية بسلب
 للاحقى عن بعض الاعم ولا يصدق عكسه بسلب الاعم عن بعض
 للاحقى والا لو وجد الاحقى بدون الاعم وهو محال لانتهاء العموم
 والمخصوص المطلقين **ح** واعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت
 موجبة كلية او موجبة جزئية تنفك بالعكس المستوي موجبة جزئية
 وان كانت سالبة كلية تنفك سالبة كلية واما السالبة الجزئية
 فلا تنفك هذا اذا كانت الشرطية متصلة لزوميا واما اذا كانت
 منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فائدة
 هذا الكلام اجمالى والتفصيل في المطول **قال** المطلب الاعلى **اقول**
الاول فان قلت لم كان القياس هو المطلب الاعلى من الاصطلاحات
 المنطقية المذكورة قلت لان المقاصد من العلوم المدونة مسألا
 لا تبادر اكامتها تصديقا فالمقصود الاعلى من العلوم المدونة
 هو الادراكات التصديقية لا التصورية واما الادراكات
 التصورية فانما تطلب فيها الى العلوم المدونة تكون تلك

الاصحاح

التصورات واسائل الى تلك التصديقات **والسنة** في ذلك ان يكون المقصود
 من العلوم المدونة الادراكات التصديقية واما الادراكات
 التصورية فانما تطلب فيها واسائل الى الادراكات التصديقية
 ان التصديقا الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه
 يمكن ان تحصل بسبب الانتظار الصحيحة في البدايات العقلية
 فصارت تلك التصديقات الواصلة الى مرتبة اليقين مطلوبة
 في العلوم الحقيقية وهي التي لا تتبدل بتبدل الاديان والاعمال
 هي التصورات ما حصل اليك حقيقة الشيء وذلك الوصول
 مستغنى فاما تطلب التصورات في العلوم الا ان يكون واسائل
 الى التصديقات المطلوبة فيها الى العلوم الحقيقية فذلك صار
 القياس مطلبيا اعلى بالنسبة الى سائر الاصطلاحات **قال** **الثاني** **اقول**
 بانه قول **اقول** فينبعث من وجوب الاول ان قولنا **الاول** **اقول**
 والجواب عنه انه ذكر ليكون متعلقا بالماز وايضا لو لم يكن المقصود
 ان القياس قول من الاقوال وانما انه لا شك في ان التصورات
 في الاشياء فلا يلزم النتيجة من ذات العقايير الخصوصية التي هي

تسمية اقسامها في مباحثها وادواتها

مقدمة فلا يصح قولنا لزم عنها لانه قول آخر والجواب عنه انه لما يلزم
 من القوة ان لو كان معناها لزم عنها واحدنا وليس كذلك معناها لزم
 عنها وفي ملازمة مقدمة احسية فهذا الابطال في ملاحظة الصورة في الزوم
 النتيجة الثانية ان كلمة متى تزيد كلمة الوقت في معنى قياس المساواة
 فانه لا يلزم اذا لم تسم المقدمة الاجنبية لم يلزم النتيجة فلا حاجة
 لاجزائه الى قوله لانه الجواب عنه ان يقال نعم الا ان خروج قياس
 المساواة عن غير طوطوا في تلاحظ المقدمة الاجنبية دايما وخروجه
 بقوله لانه انما لا يخفى والرابع ان التعريف صادق على القول الكلف
 من القياس ومن مقدمه اخرى فيلزم ان يكون ذلك القول قياسا
 بالنسبة الى النتيجة والجواب عنه ان الابدان من قوله لزم عنها ان يكون
 لها مناد على في الزوم والخامس ان هذا التعريف يقتضي ان لا يكون
 له واحد دلالة لان الدليل ان كان لم ينتج لا يصدق التعريف
 عليه وان انتج يلزم تحصيل الحاصل والجواب عنه ان كون الثاني
 دليلا على الفرض بمعنى انه ان اقيم قبل اقامة الاول لزم عنه
 النتيجة والسادس ان هذا التعريف يصدق على القضية المركبة

المستلزمة

تسمية اقسامها في مباحثها وادواتها

المستلزمة لعكسها وعكس نقضها والجواب عنه ان المراد من
 المركبة في الوصف المركبة من قضيتين والتابع ان هذا
 التعريف لا يصدق على قولنا كل انسان حيوان لانه عين
 احد القولين والجواب عنه اننا لانعم ان هذا يستلزم تنجاسا
 ولو سلم فانه غير ثابتة لان احد القولين مشروط بان يكون
 مؤلفا مع آخر فالبيان مخصوصا بالتقدم والتأخر والنتيجة ليست
 كذلك **قال** والمراد من القول اعم من ان يكون **قوله**
 القياس قسمان معقول وملفوظ اما القياس المعقول
 فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة واما القياس الملفوظ
 فهو الذي يتركب من القضايا الملفوظة والاول منهما هو
 القياس حقيقة والثاني ما يسمى قياس الدلالة على الاول
 والتعريف المذكور للقياس يمكن ان يجعل دعوى الواحد
 منهما وان جعل تعريف القياس المعقول يراد بالاول **قوله**
 الامور المعقولة وان جعل تعريف القياس الملفوظ يراد
 منها الامور الملفوظة وعلى كلا التقديرين يراد بالآخر

الذي هو النتيجة - القول العقول لأن التلفظ بالنتيجة غير لازم
فإن قلت لا يلزم القول العقول ايضا من القول الملفوظ على القول
بكون التعريف للقياس الملفوظات تلفظ القضايا يستلزم
تحقق مضافها أو عقلا على تقدير التسليم بسلام النتيجة وهذا ليس
بواسطة مقدمة اجنبية فاللزم لذاتها **قال** والمراد من الاقوال
ما في قول واحد **اقول** اي المراد من الاقوال هي القضايا التي
ركب الابطال منها اسواء كانت معقولة او ملفوظة وهي اي
الاقوال بجميع التعريف وكل جمع في التعريف في هذا الفن يراد
به ما فوق الواحد والاقوال اراد بها ما فوق الواحد ليستلزم
التعريف والقياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف
من الاقوال فوق اثنين والقول الواحد في القضية الواحدة
لا يحتمل قياسا وان لزم لذاته قوله اخر كعكس المستوي
اللازم للقضية الواحدة لذاتها كقولنا كل انسان حيوان
بعض الحيوان انسان فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم
لأننا كل انسان حيوان لذاته وكعكس النقيض اللازم

لها لذاتها كقولنا كل انسان حيوان فانه ينقلب بعكس
النقيض الكل ما ليس بحيوان ليس باسنان **قال** فيمكن
به عن الاستقراء **قال** الاستقراء هو الحكم على كل لوجوده ذكر الحكم
في التخرج بيات ذكر الحكم كقولنا كل حيوان بحري كقولنا
عند المضغ فالحويان كل حكم عليه يثبت تحرك العقل الاستقراء
عند المضغ وذكر الحكم بواسطة تتبع التخرج بيات الحيوان من
الانسان والنرس والبقر وغير ذلك مما يستقراء والاستقراء
لا يفتقر القياس لجواز ان يكون حال البعض الذي يستقراء
منها البعض الذي استقراء كالتمتع فانه جزئي في جزئي
الحيوان مع انه لا تحرك فانه الاسفل عند المضغ بان يكون حكمه
الاعلى والتمثيل هو بيات حكم في جزئي لنبوت ذكر الحكم
في جزئي آخر كقوله مشتركة بينهما اي بيني وبينك كقولنا
العالم مؤلف فهو حادث كالبست بغير البيت حادث لانه
مؤلف وهذا العلم بوجوده في العالم فيكون العالم حادثا
ايضا **قال** بل بواسطة مقدمة اجنبية **اقول** وهي التي لا تكون

وجدهم اي وجدهم الانسان والعن
والغير وغير ذلك

الذي هو النتيجة
فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم
لأننا كل انسان حيوان لذاته

واجاب عنه بقوله والمراد من كون عيني النتيجة او يقضها
 اما قال لتوسط بين طرفي المطا قول هذا التعليل صحيح
 في الحد الاوسط للشكل الاول دون غير ما من الحد الاوسط
 للاشكال الباقية اللهم الا ان يقال لما كانت الباقية مرتبة
 الى الاول عند الاستنتاج كان الحد الاوسط متوسطا بين
 طرفي المطا او قيل في التعليل لانه وسيلة لنسبة الأكبر
 الى الأصغر فيكون في المعنى وسطا لكان اوله فان قلت
 لم قدم الحد الاوسط على الحد الاصغر الذي هو موضوع المط
 وعلى الحد الأكبر الذي هو محمول المط قلت لان الحد الاوسط
 مشترك بين مقدمي القياس قال سواء كان موضوعا
 او محمولا اما قول اي سواء كان الحد الاوسط موضوعا او
 محمولا كما في المثال الاول المركب من علمتين للقياس الاقترانه
 او مقدماتا ونالها كما في المثال الثاني المركب من متصلتين
 للقياس الاقترانه ايضا قال وقد مر مثالها انفا قول
 اي قد مر مثال كون الحد الاوسط موضوعا ومحمولا ومثال

فيها بالحقيقة صح
 في الحد الاوسط

واثبت الخط لثلاث اصنام كان ثبت
 قال وقيل يستبين قدر الاوسط كسط بين طرفي
 سكون كان موضوعا ومحمولا او مقدماتا او نالها
 وقد مر مثالها انفا اشارة الى مثال
 الاقترانه والاشكال الثاني

كونه مقدماتا ونالها انفا اي قبل هذا الشار بقوله انفا
 الى مثال الاقترانه لا الى الاقترانه والاستثنائي معا كما توهم
 بعض الشارحين ثم قال اقول هذا جنط منه لان الحد الاوسط
 الذي ذكره لا يكون الا في الاقترانه دون الاستثنائي ويرى
 ذلك من تتبع كتبهم هذا كلامه اقول منشاء هذا التوهم عدم
 تتبع نسخ الشرح لان المثال الثاني للاقترانه قد سقط عن
 بعض النسخ وهو من قلم الناسخ فقرأ المتوهم هذا البعض
 ويوهم ان انفا اشارة الى مثال الاقترانه والاستثنائي
 معا ومن هذا عرفت ان الاشكال الاربع المذكور في النسخ
 لا يتصور الا في القياس الاقترانه دون الاستثنائي قال
 لانه اخص في الاغلب انفي وانما قيد اخصية الموضوع و
 اعمية المحمول بالاغلب لانهما قد يكونان متساويين كالحال ان
 ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول كله ان
 ناطق وهما متساويان قال والمقدمة من مقدمات القياس
 التي فيها الاصغرا انما هي تسمى المقدمة المشتملة على الاصغر

نسخ فم كان م

الصفوى كونه ذات الاصفى وصاحبه والمقدمة المشتملة على الاكبر نسج
 الكبرى كونه ذات الاكبر وصاحبه ونسج الصفوى والكبرى
 بالمقدمة ايضا لتقدمها على القول اللازم والقول اللازم
 باعتبار حصوله من القياس بسبب نتيجة وباعتبار استحصاله
 منه اى من القياس مطلوباً **قال** بسبب قرينة وضرباً **اقول**
 لكون الصفوى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها سواء كان
 الاقتران من موجبتين كليتين او جزئيتين او سالبتين
 كليتين او جزئيتين او موجبة وسالبة **قال** بسبب شكلاً
اقول تشبيهاً لها بالهيئة الجمية الحاصلة من احاطة الحد
 او الحدود بالمقدار **قال** ان كان محمولاً في الصفوى **اقول**
 فان قلت لم وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق
 قلت لان الشكل الاول على الطبع لانه هو الانتقال من
 موضوع المط الى الحد الاوسط ثم منه اى من الحد الاوسط الى
 محموله اى الى محمول المط حتى يلزم منه الانتقال من موضوع
 المط الى محموله وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلم هذا

النظم

وضع

وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثلاثي قريب من الشكل
 الاول كشاركتها اياتاً في صفها وثاني اشرف المقدمتين لاشتمالها
 على موضوع المط الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما
 يطلب لاجله ثم وضع الشكل الثالث لان له قرباً ايضا لاشتماله
 اياتاً في كبراه وسمى افضى المقدمتين لاشتمالها على محمول
 المط الذي هو اخص من الموضوع لانه انما يطلب لاجل
 الموضوع ثم وضع الشكل الرابع لانه لا قرب له اصلاً الى الخاتمة
 اياتاً في المقدمتين معاً ووجه لظهور معلوم من الشرح **قال**
 ضرورة النتيجة **اقول** فان قلت ينبغي ان لا ينتج الشكل
 الاول للزوم الدور لان العلم بالنتيجة كالعلم بكون العالم
 حادثاً موقوف على العلم بكلية الكبرى اعني بثبوت الاكبر
 كالحادث لكل واحد من افراد الاوسط اى المتغير فيلزم
 توقف العلم بالنتيجة على ثبوت الاكبر للاصفى وهو عين
 النتيجة فيلزم الدور قلت انما يلزم الدور ان لو كان
 التوقف من جهة واحدة وهو ممنوع لان العلم بالنتيجة

والاولى من اشرف المقدمتين
 والاولى من اشرف المقدمتين
 والاولى من اشرف المقدمتين

قوله ان يكون من كليتين اقوال لا يقال ان
الموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية لكون
الموجبة وجودية والسالبة عينية والوجود في
اشرف من العدم في كونها وبين في الكلية
ومشابهة الشيء للاشرف اولى من مشابهة
الاشرف لان نقول ان الشيء انما يشبه الاشرف
المقتضى سواء كان في الاشرف موجبة
او سالبة لان اشرف المقدمتين الذي كانت

بشيء من كليتين اقوال لا يقال ان
الموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية لكون
الموجبة وجودية والسالبة عينية والوجود في
اشرف من العدم في كونها وبين في الكلية
ومشابهة الشيء للاشرف اولى من مشابهة
الاشرف لان نقول ان الشيء انما يشبه الاشرف
المقتضى سواء كان في الاشرف موجبة
او سالبة لان اشرف المقدمتين الذي كانت

اشرف مما ليس بوجوده في
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل

اشرف من الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل

اشرف من الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل

اشرف من الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل

اشرف من الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل

اشرف من الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل
كلية في الكل هو مادة التي
ان يكون الكل كلف الرابع
الاول والاشرف من الكل

التي هي ثبوت الاكبر لذات الاصغر من حيث انها ذات
الاصغر موقوف على العلم بثبوت الاكبر لجميع الافراد الا
من حيث انها افراد الاوسط وهذا العلم موقوف على ثبوت
الأكبر لذات الاصغر من حيث انها ذات الاوسط
لان حيث انها ذات الاصغر فلا دور للاختلاف بل **قال**
فبقى اربعة اقوال فان قلت لم قدم الضرب الاول على الثاني
والضرب الثاني على الثالث والضرب الثالث على الرابع قلت
لان الايجاب والكلية اشرف **قال** والنتيجة سالبة **اقول**
اعلم ان النتيجة تابعة لاحسن المقدمتين والسالبة احسن
من الموجبة ولذا كانت النتيجة سالبة وكذا الجزئية **قال**
ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط **اقول** فان قلت كلاهما
ممنوعان اما الاول فلان الاوسط اذا كان مساويا للأكبر
فكل شيء سلب عنه الاوسط سلب عنه الاكبر لان سلب
احدهما المتساويين عن شيء يستلزم سلب الاخر عنه نحو
الشيء من الانسان ففرس وكل فرس صر حال فانه ينتج

الشيء من الانسان بصيرته فانتاج الشكل الاول غير مشروط
باجاب الصغرى واما الثاني فلان الاوسط اذا كان مساويا
للاصغر فما حمل على الاوسط بالاجاب الجزئية او سلب عنه
بالسلب الجزئية يلزم ايجابه على الاصغر او سلب عنه لان ايجاب
احدهما المتساويين او سلب عنه يوجب الايجاب على الآخر
او السلب عنه كقولك انسان ناطق وبعض الناطق كاتب
فانه ينتج بعض الانسان كاتب او بعض الانسان
ليس بكاتب فانتاج الشكل الاول غير مشروط بكلية
الكبرى قلت في الجواب عنها ان لزوم السلب او الايجاب
بواسطة العلم بان كل ما سلب عنه احدهما المتساويين او
اوجب عليه سلب عنه الآخر او اوجب عليه وهذه المقدمة
اجنبية فلا يصدق عليه تعريف القياس **قال** واذا عرفت
هذا فنقول الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائية
اقول حاصله ان القياس الاستثنائي له صورتان احدهما
انه اذا كانت صفاته شرطية متصلة وكبراهما استثنائية

لا شيء

المقدم كذا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كذا الشمس
 طالعة ينتج عيني التالي اي فالنهار موجود والآي ان لم ينتج
 عيني التالي لزم انفاكاك اللازم اعني وجود النهار في المثال
 المذكور عن الملزوم اعني طلوع الشمس ويبطل الملازمة والثابت
 انه اذا كانت صفراء شرطية متصلة وكبراه استثناء نقيض
 التالي كذا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
 النهار ليس بوجود ينتج نقيض المقدم اي فالشمس ليست
 بطالعة والآي ان لم ينتج نقيض المقدم لزم وجود الملزوم
 اعني طلوع الشمس في المثال المذكور بدون اللازم اعني وجود
 النهار فان قلت لم لا ينتج استثناء عيني التالي عيني المقدم
 في الصورة الاولى كذا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكن النهار موجود فالشمس طالعة ولم لا ينتج
 استثناء نقيض المقدم نقيض التالي في الصورة الثانية كذا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس
 ليست بطالعة فالنهار ليس بوجود قلت للتخلف في اللازم

الاعم اما في الصورة الاولى فانك اذا قلت ان كانت
 النار موجودة فالحرارة موجودة لكن الحرارة موجودة لا ينتج
 ان النهار موجود اذ وجود الحرارة لا يستلزم وجود النار
 لتحقيق الحرارة مع الشمس والحركة واما في الثانية فانك
 اذا قلت ان كان النار موجود فالحرارة موجودة لكن
 النار ليست بوجود لا ينتج فالحرارة ليست بوجود
 لتحقيقها مع الشمس والحركة كما عرفت انفا فافهم فانه قد بين
 ونقيض **قال** البرهان اقوله كما فرغ من بيان القياس
 باعتبار الصورة شرع في بيان اقسامه حسب المادة
 وهي كالجائنة للمباحث السابقة وهي خمسة الاول البرهان
 وهو اما في وهو الذي يكون الحد الاوسط علة لنسبة
 الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج واما اتي وهو الذي
 يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط قال
 ومنها حدسيات اقوله **قال** للدرس سرعة انتقال الذهن
 من المبادئ الى المطافيه حركة واحدة وهو يقابل الفكر

لان فيه حركتين اى من المط الى المبادي ومن المبادي
 الى المط **قال** والفرق في ترتيبها الزام الحضم **اقول** اى
 غالبا اذ قد يكون لدفع الزام الحضم **قال** اما من جهة
 الصورة **اقول** فان قلت اللفظ مهننا في المارة دون الصورة
 قلت جعلها عطفنا في الصورة بمعنى ان صورة الفرس سبب
 لهذا اللفظ لا بمعنى ان اللفظ في الصورة العارضة

للمادة وان اورد السوال على قوله
 وايا ما كان من جهة امة قال جوابا

بمثل ما ذكره منا كما

لا يخفى ولكن هذا

آخر ما اردنا

ذكره من

الحواشي

على شرح

ايساغوجي للامام محمد بن عبد الله عليه السلام



مستخرج من نسخة النسخ

ترجمة سال السيد الشافعي في المذهب

السيد الخرجاني

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون
شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و
جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون
شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و
جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و

جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و

جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و

جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و

جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

تفرد فيه بالزيادة والنقصان فانه هو المنفرد في

تحقيق العلوم وايضاح البيان وسائلا من الله

التيسر والتوفيق وافاضه العلم الشريف من النور

والتصديق **ان** لانسان فوق دراية اي الداركة كسيرة الاور

تنتش فيها صور الاشياء كما في المرآة لكن لا

تفصل فيها الا صور المحوسات وفي النوع المدركة

الانسانية تفصل صور المحوسات والمفصولات

والمحوس ما يدرك باحدى الحواس الخمسة التي هي

الباصرة والسماعة والذائقة والذائقة والذائقة

والمقول ما يدرك بشئ منها وكل صورة حصلت

في هذه النوع التي تدعى بالذهن اما فتصور

فالتصور ما يحصل في الذهن مركبا او مفردا

والتصديق هو الاعتراف بالتصورات لما حصل

دراسة
الانسان في العلم الشريف من النور

والتصديق هو الاعتراف بالتصورات لما حصل

فالتصور ما يحصل في الذهن مركبا او مفردا

ان تلك النوع التي تدعى بالذهن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

شكره وحمد لا يبلغ مدح البليغ كنه عطته و

جلاله وهو لغز قد نبأ عن تقويم المنعم حيث ان منعم على الشكر والحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي لا يتم منطق الفصيح دون

والتاريخ في سنة ١٠٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في سنة ١٠٠٠ هـ

الشخص إما أن أنا أو حيواناً فأدراك النسبة الحسية
والانفصالية والانفصالية إيجاباً أو سلباً تصديق
وتنفيحاً كما أيضاً أدراك ما عدا هذا التصور
إذا كان التصديق عبارة عن إدراك النسبة
إيجاباً أو سلباً فلا بد له من التصورات الثلاث
الأولى تصور المنسوب وتسمي محكوماً عليه والثاني
تصور المنسوب به وتسمي محكوماً به والثالث
تصور النسبة التي بينهما وتسمي نسبة حكمية
مثلاً في التصديق بأن زيد أقام لآبته من
تصور زيد وقام ونسبة بينهما حتى يحصل
إدراك النسبة على وجه الإيجاب أو السلب

لان هذا المجموع ليس له طريق خاص موصل فنتقل لانفسه
بالصدق الا ما يحصل من الخفية وهو الحكم فقط دون المجموع فليكون
لكل واحد من العلم اسم بالصدق كقوله منزه وجوب ان النصور
الثلاث التي هي اولوا القسم الاخر

الشخص

فيكون كل تصديق موقوفا على تصور المحكوم عليه
والمحكوم به والنسبة الحكيمية الا انه ليس بشئ من
هذه التصورات عند اهل التحقيق جزء من التصديق
فصل اعلم ان التصور على قسمين احدهما
ضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر
وفكر كتصور الحرارة والبرودة والسواد والبيضاء
وكونها **والثاني** نظري وهو الذي يحتاج في حصوله اليه
كتصور الروح والملك والجن وكونها **وعلى قسمين**
التصور ينقسم التصديق ايضا على قسمين
احدهما ضروري وهو الذي لا يحتاج الى نظر
كالصدق بان الشمس مضيئة والنار حارة

ونظائرها **والثاني** نظري وهو الذي يحتاج اليه
كالصدق بان الصانع موجود والعالم حادث
فصل التصور النظري مستفاد من التصور
الضروري والتصديق النظري يستفاد من التصديق
الضروري بطريق النظر وهو عبارة عن ترتيب
التصورات المعلومة والتصديقات المعلومة
على وجه يتأدى الى تصور مجهول او تصديق
مجهول كما اذا جمعت تصور الحيوان مع تصور
الناطق قلت حيوان ناطق يحصل من هذين
التصورين تصور الانسان واذا جمعت
التصديق بان العالم متغير مع التصديق

بأن كل متغير حادث وقلت العالم متغير وكل
حادث يحصل من هذين التصديقين التصديق
بأن العالم حادث **فصل** امتياز الانسان
عن سائر الحيوان بأن الانسان يحصل الجمهور
من المعلوم بطريق النظر بخلاف باقية الحيوان
فيجب على كل احد ان يعرف طريق النظر وصحة و
فساده حتى اذا اراد ان يحصل مجهولا فتصورها
او تصديقها من المعلومات التصورية والتصديقية
على وجه الصواب يمكن له ذلك الا على الطائفة
المخصوصة المؤتية من عند الله بالنفوس القدسية
فانهم لا يمكن ان يكونوا في معرفة المجهول الا بترتيب

المقدمات **فصل** اعلم ان التصورات المرتبة
الموصلة الى تصور آخرية بالموقف والقول ان
عند اصحاب هذه الفن والتصديقات المرتبة الموصلة
الى تصديق آخرية بالجهة والدليل والمقصود
في هذه الفن معرفة الموقف والجهة ولا شك ان الموقف
والجهة معان ولا الفاظ مثلا موقف الانسان
معنى الحيوان والناطق لا لفظها ووجه حدوث
العالم معنى القسيتين المذكورتين لا لفظها فليس
صاحب هذا الفن بالذات محتاجا الى الالفاظ
كمن لما كان استغناء المعاني وافادتها بالالفاظ
وجب عليه ان ينظر في حال الالفاظ باعتبار الدلالة

على معانيها **فصل** الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من
العلم به العلم بشئ آخر ويسمى الشيء الاول دالاً
والثاني دلالة والوضع كتحصيل شئ بشئ على وجه
تحصيل من العلم بالشيء الاول العلم بالشيء الثاني
فالوضع سبب من اسباب الدلالة واقسام
الدلالة بحسب الاستواء ثلثة الاول الدلالة الوضعية
وهي التي تكون للوضع فيها مدخل وهذه تكون
في الالفاظ كدلالة لفظ زيد على مسماه وفي غير
الالفاظ كدلالة لخطوط والعقود والاشارات
والنصب على المعاني التي تستفاد منها والثاني
الدلالة العقلية وهي التي تكون بمقتضى العقل

وهذه

وهذه ايضا يكون في الالفاظ كدلالة لفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وفي غير الالفاظ
كدلالة المصنوع على الصانع والثالث الدلالة
الطبيعية وهي التي تكون بحسب مقتضى الطبع وهذه
توجد في الالفاظ كدلالة اخ على وجع القدر
فصل الدلالة المقننة من اقسام الدلالة
اللفظية الوضعية لان الافادة والاستفادة
واقع بهذا الطريق وهذه الدلالة مختصة في
المطابقة والنقطة والالتزام والمطابقة دلالة اللفظ
على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والنقطة

دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له حيث انه جزء
المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على معنى الحيوان او
على معنى الناطق والالتزام دلالة اللفظ على معنى خارج
عن الموضوع له من حيث انه لازم الموضوع كدلالة
لفظ الانسان على قابل العلم وصنف الكتابة
فصل لا حفاء في ان اللفظ بمجره الوضع يدل
على المعنى الموضوع له وبواسطة ان فهم الكل لا يمكن
بدون فهم الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع له كمن
لا يدل على الخارج عن الموضوع له دلالة دائمة الا بان
يكون ذكر الخارج لازما للموضوع بحيث في الذهن اذا
حصل الموضوع له فيه حصل اللازم الخارج ايضا فيه

فان لم يكن

فان لم يكن كذلك لم يكن اللفظ دال عليه داما والمعتبر عند
اصحاب هذا الفن الدلالة الكلية الدائمة واما عند علماء
الاصول والبيان فيمكن ان يكون اللفظ دال عليه في الجملة
فليس للزوم المعنى عندهم شرط بل يكفي للزوم في الجملة
فصل اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى بسيط وليست لازم
ذهني فيوجد له دلالة المطابقة بدون التضمن والالتزام
كمن التضمن والالتزام لا يوجد بدون المطابقة وان كان
له لازم ذهني فيوجد له دلالة الالتزام بدون التضمن
واذا كان اللفظ موضوعا للمعنى مركبا وليكون له لازم
ذهني فيوجد له دلالة التضمن بدون الالتزام واذا
استعمل اللفظ في الموضوع له بسم حقيقة واذا استعمل

في جزء الموضوع له او في الخارج عنه تسعة مجازا وكتاب
هنا الاقرنية **فصل** اذا كان معنى اللفظ واحدا يست
منفردا واذا كان متعدد ايسر مشتركاً وفي كل
معنى كتاب الاقرنية كل لفظ العين واذا كان اللفظ
متوافقين في المعنى يستمراد فين كالانسان والبشر
واذا كانا مختلفين فيه سميّا متباينين كالانثى
والنرس **فصل** اللفظ الدال على المعنى المطابق على
شخصين مركب ومنفرد فالمركب ما يدل على جزء لفظ
على جزء معناه المقصود دلالة مقصود كراي
الحاجات والمفرد ما ليس كذلك وهذه اربعة اقسام
الاول ما ليس له جزء كمنزعة الاستفهام والثاني

بالماء جزء لكن لا دلالة على المعنى اصلاً كزيد والثالث
بالماء جزء ال على المعنى لكن ذلك المعنى ليس جزء المعنى
المقصود كعبدة الله علماء والرابع ما له جزء دال على جزء
المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصود
كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني
فصل اللفظ المفرد على ثلاثة اقسام اسم وكلية واداة
لان معناه ان لم يكن تاماً يعنى لا يصلح لان يكون
محكوماً عليه بل لان يكون محكوماً به فسمي في هذه
الفن اداة وفي النحور فاوان كان تاماً فلا يخ
من ان يصلح للمحكوم عليه او لا وان لم يصلح يست
كلمة وفي النحور يست فعلا وان يصلح يست اسماً

فصل اللفظ المركب على قسمين تام وغير تام
فالمركب التام ما يفتح السكوت عليه يعني اذا وقع
سكت عليه لا ينظر الخاطب كلفظ **المحكوم به**
مع ذكر المحكوم عليه مع ذكر المحكوم به والمركب التام
ان احتمل الصدق والكذب في نفسه **يسمى خبرا**
وقضية وهو العمدة في باب التصديقات وان لم
يحتل **يسمى انشأ** سواء دل على الطلب بالذات
كلام والنهي والاستفهام او لم يدل كالنفي
والترجي والتعجب وكذا **وهذا القسم**
اي الانشاء يعتبر في المحاورات والمركب
الغير التام ما لا يفتح السكوت عليه وهو ينقسم

الى التركيب التقييدي الذي يكون الجواب الشك منه قيديا
للاول **اما بالاضافة** كغلام زيد واما بالوصف
كالحيوان الناطق وهذا هو العنق في النصوص
والا **الغير التقييدي** كونه في الدار وخمسة عشر **فصل**
ادراك معاني في الالفاظ المفردة وادراك معاني
الركبة الغير التامة وادراك المعاني المركبة التامة
الانشائية جميعا من النصوص وادراك معاني
الجزئية والقضية من التصديقات هذا مباحث الانشا
كما هو المناسب بالمقام ولما توقف التصديق
على النصوص **قد منا** بيان احوالها على بيان
احواله **فصل** كل مفهوم حاصل في العقل

ان كان تصور ما نافع وقوع الشركة اي من
شركة كبري كثيرين بسم جزئيا حقيقيا كزيد
وان كان غير مانع من الشركة بسم كلياً وكل
واحد منها فرد لهذه الكلي وجزئي اضافي له
ولجزئي الاضافي يجوز ان يكون جزئيا حقيقيا
كزيد بالنسبة الى الانسان ويجوز ان يكون
كلياً في نفسه لكنه يكون جزئيا اضافيا لكلي
آخر كالانسان بالنسبة الى الحيوان **فصل**
الكلي اذ انسب الحقيقة افراداً اما ان يكون
تمام حقيقة افراداً او جزء حقيقة افراداً او خارجاً
عنها فان كان تمام حقيقة افراداً بسم نوعاً

كالانسان فانه تمام ماهية زيد وعمر ووبار وغيره
من الافراد وليس كل واحد منها ممتازاً عن الآخر
الا بعوارض متخلفة خارجة عن ماهيتها وحقيقتها
ولما كان النوع تمام ماهية الافراد فيكون افراداً
متفقة بالحقيقة فاذا سئل عن افراد بما هو او
عن الافراد بما هم كان النوع مقولاً في الجواب
فالنوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو مثلاً اذا قلت ما زيد او ما زيد
وعمر ووبار كان الانسان مقولاً في الجواب
وان كان جزء حقيقة افراداً بسم ذاتياً وهو
منحصر في الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان

تمام المشترك بين الماهية وبين ماهية اخرى
جنسا والمراد بتمام المشترك هو ان لا يكون بينهما
جزء مشترك خارجا عنه كالحيوان فانه تمام
المشترك بين حقيقة الانسان والفرس لانهما يشتركان
في ذات كثيرة مثلا الجوهر وقابل الابعاد والنماء
والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان عبارة عن
هذا المجموع ولما كان الجنس تمام المشترك بين مختلفين
بالحقائق فاذا اسئل عنهم بما هم كان الجنس تمام
المشترك بين كثيرين مختلفين كان الجنس مقولا
في الجواب مثلا اذا اسئل عن الانسان والفرس
والبق بما هم كان الحيوان مقولا في الجواب لان السؤل

سأل عن تمام المشتركة للحقيقة بينهم والحقيقة المشتركة
لحيوان واذا سئل عن الانسان وحده كان السؤل
عن تمام الحقيقة المختصة فلا يصلح ان يكون الجنس
مقولا في الجواب ^{لحيوان} الناطق ومنه هنا علم
ان الجنس كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
في جواب ما هو ويبرز ان يكون حقيقة واحدة اجاب
مستدرة بعضها فوق بعض كالحيوان فانه جنس
الانسان وفوقه الجسم النامي وفوقه الجسم
المطلق وفوقه الجوهر فالجنس الذي كان جوابا
عن جميع المشاركات التي هي فيه سمى جنسا قريبا
كالحيوان فانه الجواب عن الانسان وغيره كل

ما يشارك الانسان في الحيوانية وما لم يكن جوابا
عن جميع المشاركات فهو بعيد كالجسم النامي فانه مشترك بين الانسان
والنبات والحيوان لكنه لا يقع في الجواب عن الانسان والمشاركات
للحيوانية وكل جنس يكون فيه جوابا عن المشاركات
فهو بعيد بمرتبة كالجسم المطلق وعلى هذا القياس
بعد الاجناس يستعمل جنسا عاليا كالجوهر واخر الاجناس
يستعمل سافلا كالجوهر في هذا المثال والذي بين العالي و
الناقل يستعمل جنسا متوسطا كالجسم النامي والجسم المطلق
في هذا المثال هذا بيان للجزء الذي هو تمام المشترك
وان لم يكن تمام المشترك يستعمل فضلا لانه يميز الماهية
عن الغير يميز الجوهر بآسواء لم يكن ذلك الجزء مشتركا

اقصلا

اصلا كالناطق المختص بكنهه افراد الانسان يميز
الماهية عن جميع الماهيات ويسمى ذلك فضلا قريبا او كان
مشتركا لكن لا يكون تمام المشترك وهو يميز الماهية عن بعض
الماهيات كالجسم يستعمل ذلك فضلا بعيدا او بالجملة يكون
الفصل يميز الجوهر بآسواء هو كل مقول في جواب اي شيء هو
في جوهر واعلم ان للنوع معنى آخر يستعمل نوعا اضافيا وهو
ماهية يقال عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو كالاتي
فانه ماهية يقال عليها وعلى غير ما كماهية النفس مثلا
للحيوان في جوهرها فميز ان يكون النوع الاضافي نوعا
حقيقيا كالانسان ويوزن ان لا يكون كالجوهر فانه نوع
لجسم النامي وهو نوع الجسم المطلق وهو نوع للجوهر

1

واما **الكلمة** الذي هو **فان** مع حقيقة **الافراد** وان كان
بهيئة واحدة تسعة خاصة وهو **مميز** الماهية عن الغير **مميز** عن
غيره **كل** مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جوابه شيء
هو في عرضه كالفاعل بالنسبة الى الانسان وان كان
مشتركا بينه عرضا عاما كالماتية فانه مشترك بيني وبين
وغيره فهو **كل** مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
في جوابه اي شيء هو في عرضه فيكون **الكلمة** منحصرا
في جنس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام
فصل المعروف على اربعة اقسام الاول **الجملة** التام وهو
مركب من الجنس القريب والفصل القريب كحيوان الناطق
في تعريف الانسان **الثاني** الناقص وهو مركب من الجنس

البعيد والفصل القريب كالجسم الناطق في تعريف
الانسان **الثالث** الرسم التام وهو مركب من الجنس القريب
ولخاصة كالحوان الفاعل في تعريف الانسان **الرابع** الرسم
الناقص وهو مركب من الجنس البعيد ولخاصة كالجسم
الناطق الفاعل في تعريف الانسان ويوزان بكون
الرسم الناقص مركبا من العرض العام ولخاصة كالموجود
والفاعل في تعريف الانسان **واما** علماء **اللاهوت**
والعربية فيسمون المعروف بجميع اقسامه بالجملة **فصل**
لا يجوز في التعريف استعمال الالفاظ المجازية والمشتقة
الا اذا كانت قرينة واضمة **فصل** اعلم ان معرفة
الحقايق الموجودة كالانسان والفرس وغيره **والتميز**

بين فصولها وخواصها في غاية الاشكال اما معرفة
المفهوم الاصطلاحي والتمييز بين اجناسها و
اعراضها العامة وبين فصولها وخواصها في غاية
السهولة كفهوم الكلية والاسم والفعل والوصف و
الموجب والمنصرف وكذا **فصل** قد فرغنا من مباحث
المفهوم كما يحتاج في كتيب التصور النظرية
الاشيائية اهدى بيانا الموصول الى التصور وهو
القول الشارح باقسامه والاخر بيان الكلية التي تتركب
منها القول الشارح كذلك يحتاج في كتيب التصديق
النظرية الاشائية اهدى بيانا الموصول الى التصديق
وهو المحجة باقسامها والاخر بيان القضايا التي تتركب

لحجتها فلا بد من تقديم مباحث القضايا فنقول
القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب وهو مركب من اربعة اشياء المحكوم عليه
والمحكم به والنسبة للحكمة والحكم بالاجاب او السلب
والفرق بين النسبة للحكمة والحكم يظهر في صورة الشكل
فان النسبة للحكمة حاصلة لان الشكل فيها بخلاف
الحكم والتفعية على ثلثة اقسام حكمية وشرطية متصلة
وشرطية منفصلة لان المحكوم به في القضية ان كانا
مفردين او في حكم المفردين سميت القضية حكمية لواء
كانت موجبة كزيد قائم او سالبة كزيد ليس بقائم
وان لم يكونا مفردين ولا في حكم المفردين سميت

القضية شرطية فان كان الحكم في القضية الشرطية بالانفصال
سميت منفصلة سواء كانت موجبة كما نقول ان كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا او سالبة كما نقول
ليس ان كانت الشمس طالعة وجد الليل وان كان الحكم فيها
بالانفصال سميت منفصلة سواء كانت موجبة كما نقول
هذا الفزد اما زوج او فرد او سالبة كما نقول ليس
ان كان هذا الفزد اما زوجا او مريبا من الواحد
فصل في اطلاق الكلية والمنفصلة والمنفصلة على
الموجبات ظاهرة على السوال لاجل المناسبة مع الوجبات
في الاطراف المحكوم عليه في القضية الكلية بسمت موضوعا
والمحكوم به بسمت محمول واللفظ الذي على النسبة يمكن

ولكم معا

ولكم معا... يستمر رابطة كلفظ هو في زيد هو قائم ولفظ است
في قول العجم زيد قائم است وحركة الكسرة في لفظ بعضهم
زيد جبر وبالجمله كل ما يدل على الربط بين الموضوع
والمحمول فهو رابطة والمحكوم عليه في القضية الشرطية بسمت
مقدما والمحكوم به بسمت تاليا **فصل** موضوع الكلية
ان كان جزئيا حقيقيا سميت شخصية كوزيد
كاتب وزيد ليس بكاتب وان كان كليا فان لم
يبين بكنة الا فرادى فيها سميت مبهمة كوالانسان
كاتب والانسان ليس بكاتب وان بيئت
سميت محصورة وهي اربعة اقسام الموجبة
الكلية والسالبة الكلية والموجبة للارضية والسالبة

لجارية **فصل** القضايا الشخصية غير معتبرة في العلوم
والقضية المهمة في توقع المحصورات لجارية فالقضايا
المعتبرة في العلوم المحصورات **الأربع** **فصل** حرف السلب
في القضية اذا كانت جزء من المحمول سميت القضية
معدولة تكون زيد لا كاتب وان لم يكن جزء سميت القضية
محصلة كقولنا زيد بكاتب **فصل** نسبت المحمول
الى الموضوع سواء كانت بالاياء او بالسلب يكون
ان يكون ضرورية اي كانت مستحيلة الانقضاء
وهذه القضية تسم ضرورية كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة ولا شيء من الانسان يخرج بالضرورة
ويكون ان يكون سبب الضرورة من جانبي الاياد

٧١
والسلب .. وهذه القضية تسم ممكنة خاصة كقولنا انسان
كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب
بالامكان الخاص ومعنى الموجبة والسالبة فيها واحد
بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه
ليسا بغير مرتين او من طرف واحد وهو الايجاب
الخالف الحكم وهذه القضية تسم ممكنة عامة كقولنا
كل انسان كاتب بالامكان العام يعني سلب
الكتابة عن الانسان بضرورة ولا شيء من
الانسان بكاتب بالامكان العام يعني ثبوت
الكتابة للانسان ليس بضرورة ويكون ان
يكون بالدوام بدون اعتبار الضرورة وتسم

هذه داية ويجوز ان يكون بالفعل الى في الجملة ويست
هذه مطلقة كقول الانسان كاتب **فصل** عكس القضية
المخالفة هو ان يجعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا
على وجه يتبع الايجاب الاصل وسلبه وصدقه فالموجبة
الكلمية تنفكس الى الموجبة الجزئية مثلا كلما صدق
كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان
وكذلك الموجبة الجزئية تنفكس الى الموجبة الجزئية مثلا
اذا صدق بعض الحيوان انسان صدق الانسان
حيوان لان المحمول والموضوع يتلاقيان معا وذا
الموضوع والمحمول يجوز ان يكون اعم ففى العكس
لا يصدق الكلية والسالبة الكلية تنفكس كقوله

اذا كانت

٢١
اذا كانت ضرورية مثلا كلما صدق الاشئ من الانسان
بحر صدق الاشئ من البحر بانسان والسالبة الجزئية
لا تنفكس لان قولنا ليس بعض الحيوان بانسان
صادق عكسه ليس بعض الانسان بحرية
بصادق **فصل** نقيض قضية اخرى مخالفة
لها بالسالب والتسلب بحيث يستلزم ازالة
صدق احدهما كذب الاخرى وكذا احدهما
صدق الاخرى فنقيض الموجبة الجزئية ونقيض
السالبة الكلية الموجبة الجزئية **فصل** القضية
الشرطية المتصلة لزومية ان كان الاتصال
وسلبه ضروريا واتفاقية ان لم يكن ضروريا

والمتفصل. اما حقيقة ان كان الانفصال في الوجود
والعدم كوجودهما زوج او زوجي في انهما الاجتماع
كأن يكون ارتفاعهما واما مائة لئلا كان الانفصال
في العدم كوجوده في البحر ولا يعرف في انهما لا ارتفاع
كأن يكون اجتماعهما **فصل** التناقض والعكس
في الشرط لا يعلم على قياس الحليات **فصل** الحجة على
ثلاثة اقسام احدها القياس وهو ان يستدل
بحال الكل على حال الجزئي كما تقول كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم
فقد استدللت بحال الحيوان الذي هو الكل
على جزئية الذي هو الانسان والآخر الاستقراء

وهو ان يستدل بحال الجزئية على حال الكل كما تقول
كل واحد من الانسان والطيور والبهائم متحرك فكذلك
الاسفل عند المضيق فكل حيوان كذلك فقد استدللت
بحال جزئية التي هي الانسان والطيور والبهائم على
حال الحيوان الذي هو كل منها والثالث التمثيل وهو
ان يستدل بحال الجزئي على حال الجزئي الاخرى
كما تقول النبيذ حرام بناء على ان الخمر حرام وكل
واحد منها جزئي المسكر **فصل** الاستواء والتفصيل
يعني ان الظن والقياس يفيد اليقين فالعقد في
تخصيص التصديق القياس وهو قول مؤلف من
القضايا التي يلزم عنها قول آخر كما تقول العالم

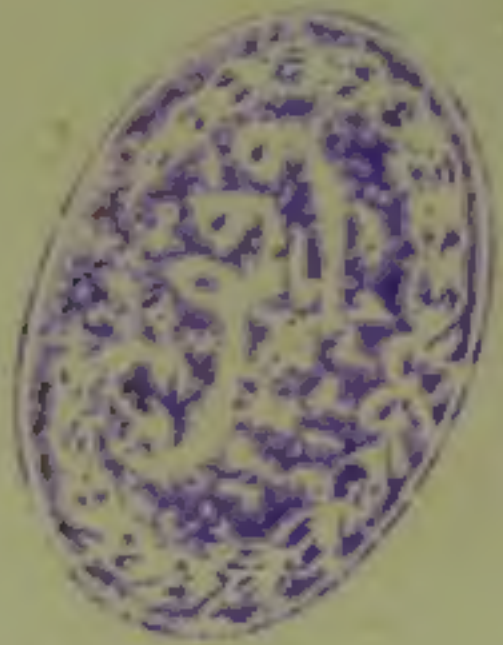
متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والقياس
على قسمين احدهما الافتراض هو ما لا يكون النتيجة
ولا انقيضا مذكور فيه بالفعل كما ذكرنا والآخر
وهو ما يكون النتيجة او انقيضا مذكور فيه بالفعل
كما نقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
انسان فهو حيوان او لكنه ليس بحيوان فليس
بإنسان الافتراض اما على اى مركب من الحليات
الصرفة او غير على والقسم الاول اظهر فلفنته عليه
وهو على اربعة اقسام لان النسبة بين الموضوع
والمحلول اذا كانت بمجنولة يحتاج الامتداد ليكون
النسبة معلومة الا الطرفين حتى يعلم به النسبة المجنولة

وبسبب ذلك اوسط كما ان الموضوع المطابق اصغر
ومجنولة اكبر ورجح الاوسط ان كان مجنولا للاصغر
وموضوعا للاكبر فهو الشكل الاول وان كان
بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان مجنولا
لهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا لهما
فهو الشكل الثالث **فصل** الشكل الاول شرط
ان يكون صفرا اى القضية المشتملة على الاصل
موجبة حتى يندرج الاصل في الاوسط واكبر
اى القضية المشتملة على الاكبر كلية حتى يتعدى الحكم
من الاوسط الا اصغريتين فيكون صفرا الشكل
الاول موجبة واكبر كلية وضروبة اربعة موجبتان

كليتان ينتجها موجبة كلية وموجبة جزئية صفوى
 مع موجبة كلية كبرى ينتجها موجبة جزئية وموجبة كلية
 صفوى مع سالبة كلية كبرى ينتجها سالبة كلية وموجبة
 جزئية صفوى مع سالبة كلية كبرى ينتجها سالبة جزئية
 وقال كل الاول ينتج المحصور الاربع والشكل الثاني
 شرطه اختلاف مقدمتين بالاجاب والسلب
 يكون احداهما موجبة والاخرى سالبة وكلية الكبرى
 وضروبه ايضا الاربعة موجبة كلية صفوى مع سالبة كلية
 كبرى كقول **ج** **ب** ولا شئ من **اب** فلا شئ
 من **ج** او عكسه كولا شئ من **ج** **ب** وكل
اب ولا شئ من **ج** او موجبة جزئية صفوى

مع سالبة كلية كبرى كقول بعض **ج** **ب** فلا شئ من
اب فليس بعض **ج** او سالبة جزئية صفوى مع
 موجبة كلية كبرى كقول بعض **ج** **ب** وكل **اب**
 فليس بعض **ج** اخبرني الشكل الثالث ليست الاسئلة
 اما كلية واما جزئية والشكل الثالث شرطه ايجاب
 الصفوى وكلية احدى مقدمتيه وضروبه ستة ثلثة
 منتجة للموجبة جزئية وثلثة منتجة للسالبة جزئية
 اما الثلثة الاولى فموجبتين كليتين كقول **ب**
ج وكل **ب** او موجبة جزئية صفوى وموجبة كلية
 كبرى كقول بعض **ب** **ج** وكل **ب** او موجبة كلية صفوى
 وموجبة جزئية كبرى كقول **ب** **ج** وبعض **ب** **ا**

فنتيجة هذه الضروب الثلاث انهما بعض **ج** او اما
الثلاثة الثانية فمن موجبة كلية صغرى مع سالبة
كلية كبرى كقول **ب ج** ولا شئ من **ب ا** او موجبة
جزئية صغرى مع سالبة كلية كبرى كقول بعض **ب ج**
ج ولا شئ من **ب ا** او موجبة كلية صغرى مع
سالبة جزئية كبرى كقول **ب ج** وليس بعض
ب ا ونتيجة هذه الضروب انهما ليس بعض **ج ا**
والشكل الرابع بعيد عن الطبع فلم تذكر
واما القياس الاستثنائي فعمل قسمين احدهما
الاتصال والثاني الانفصال اما الاتصال فهو
مركب من متصلة لزومية مع وضع المقدم اي اثباته



ونتيجة وضع الكنا كما تقول ان كان هذا الجسم
انسانا فهو حيوان لكنه ان كان فهو حيوان
او مركب من متصلة لزومية ورفع الثاني ونتيجة
رفع المقدم كما تقول في المثال المذكور لكنه ليس
حيوانا فهو ليس با انسان واما الانفصال
فهو مركب من منفصلة حقيقية مع وضع احد
الجزئين ونتيجة رفع الجزء الآخر او مع رفع احد
الجزئين ونتيجة وضع الجزء الآخر فنتيجة اربع كما
تقول العدد اما زوج او فرد لكنه فرد فليس
بزوج لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس بفرد
فزوج لكنه ليس بزوج فهو او مركب من

المنفصلة

المانعة للجمع مع وضع احد الجزئين ونتيجة رفع لواء الآخر
 فنتيجة اثنان كما تقول هذا الجسم اما شجرة او حجر لكنه
 شجر فليس شجر او لكنه حجر فليس شجر او مركب من
 منفصل مانعة للجمع مع رفع احد الجزئين ونتيجة
 وضع لواء الآخر فنتيجة ايضا اثنان كما تقول هذا
 الجسم اما لا شجرة او لا حجر لكنه ليس لا شجرة او فلا
 حجر او لكنه ليس لا حجر او فلا شجر ولكن هذا آخر
 الكلام في هذه الرسالة الشريفة تمت الكتاب

بمعاون الله الملك الوهاب

اعلم بالصواب على يد العبد

الضعيف المحتاج الى رحمة الطبيب محمد بن مصطفى عفي عنهما



كتاب

اذا قتل شريك في افيون دون قطع الملك
 او يوب ايجنه افيون فليوب او يوب او يوب او يوب
 بشره سن غدا سي فز يدور سن ابواو كوتجه فليوب افيون
 ايجنه فليوب سن ثم

قال السعد الدين بن شرف عليه السلام
 ليس جبر الا ان يكون مقوما
 ولكن ان ينفذ في المقدم
 وقال السيد ميرزا
 ابا من اجل الكبير مركبا فزده نقطة وعليه اكرام

324

324

Sıra No	
B. Yelbi	
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	852